المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد 18A2 2025 تشرين1
No. 18A2 2025 October

النحو العربيّ صورة منطق العربيّة في تَرجمةِ قوانينِ الفِكْرِ

د . محمّد عبد الرّسول سلمان إبراهيم الزيديّ
قسم اللغة العربيّة في كليّة التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
dr.mohammedalsalman2017@gmail.com

ملخص

يحاولُ هذا البحث أنْ يتبنى نظريةَ العلاقةِ بين القواعدِ النحويّةِ بوصفها تمثّلًا لمنطقِ العربِ في تكوينِ كلامها ، و بين منطق التفكيرِ العربيّ . فهو يستدلُّ - على طريق الاستكشاف إنْ كان - على أنَّ : (النَّحْوُ العربيُّ هو صورةُ مَنْطقِ العربيّةِ في تَرجمةِ قوانينِ الفِكْرِ) . و القصدُ : الوقوفُ على تصوّراتِ التراثِ اللسانيّ العربيّ في قضيّة كبرى من قضاياه : أنَّ القانونَ النحويَّ الذي اشتقّه النحاةُ من بحث ما استقرئ من كلام العرب يرسمُ منطقَ العقلِ العربيّ في تصوّرِ المعقولاتِ ، و في الحكمِ عليها . و ما هو إلا سيرةٌ تحكي نظريّة التناظر بين (انتظام المعاني مركّبةً في العقل ، و انتظام الألفاظ مركّبةً في النطق) ؛ لتكونَ طرائقُ انتظامِ الأخيرةِ في واقع التحقق كلامًا : قوانينَ تُترجمُ قوانينَ تكوّنها في الفكر ، و تُعادلُها ، و توازيها .

الكلمات المفتاحيّة : النحو ، النحو و المنطق ، النحو منطق العربيّة ، النحو و الفكر

Arabic Grammar : A Reflection of Logic of the Arabic Language in Translating the Laws of Thought

Dr. Muhammad Abdulrasoul Salman
Department of Arabic \ College of Education for Humanities /University of Diyala

ABSTRACT

This research explores the theory of correspondence between diverse grammatical rules—which embody the logic inherent in Arab speech—and the logic of Arab thought. It seeks to substantiate the premise that Arabic grammar serves as a reflection of the logic of the Arabic language in its translation of the laws of thought. The aim is to examine the conceptions found within the Arab linguistic heritage regarding a major issue: the notion that the grammatical rules derived by grammarians—based on the inductive study of Arab speech—reflect the logic of the Arab mind in how it conceptualizes and makes judgments about abstract ideas. Indeed, this reflects a theory of analogy between the structured arrangement of meanings within the mind and the structured arrangement of words in speech; thus, the ways in which the latter are organized when realized as actual discourse serve as laws that translate, correspond to, and parallel the laws governing their formation in thought.

Keywords: Grammar, Grammar and Logic, Arabic Grammar :The Logic of the Arabic Language, Grammar and Thought

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمّد الأمين الذي أنزلَ اللهُ القرآنَ على قلبه بلسان عربيٍّ مبين ، و على آل بيته الطيبين الطاهرين ، و على صحابته أجمعين ؛ و السلامُ عليكم و رحمة الله و بركاته . أمّا بعد ؛ فليس هذا بحثًا في علاقة النحو العربي بالمنطق على الحدّ الذي تناولته بحوثٌ ، و دراساتٌ كثيرةٌ ، و ذهبت به مذاهب شتى في مسألة رصد مجالات إمكان تأثّر النحو العربيّ بأقيسة المنطق ، و أوضاعه قبولًا و عدمًا [1] ، أو دراسة ما بين الصناعتين

(1) ينظر : منطق أرسطو و النحو العربي (بحث) ، د . إبراهيم مدكور : 338 – 346 ، و النحو العربي و منطق أرسطو (بحث) ، د . عبد الرحمن الحاج صالح : 67 – 86 ، و النزعة المنطقيّة في النحو العربيّ ؛ د . فتحي عبد الفتاح الدجني : 5 ، و ما بعدها ، و 22 .

من مناسبة و تشابه في الموضوع و الغرض و الإجراء [1]؛ و إنّما هو : بحثٌ يحاولُ - تحديدًا - التحقيقَ في فرضيةِ : أنَّ النحوَ العربيَّ ؛ هو : ترجمةٌ لمنطق التفكيرِ الإنسانيّ عند العرب . و الافتراضُ المسوّغُ بحثيًّا : أنَّ الرسومَ النحويّة التي جرّدها النحاةُ : قوانينَ ، و قواعدَ ؛ ما هي إلا صوغٌ تجريديٌّ للعلاقات التي يرسمها الفكر الإنسانيّ العربيّ في سياق تصوّره للمعقولات (الأشياء ، و الأحداث) في الخارج . و هو ما ينعقد بحثنا على محاولة برهنته باستقراء التراث اللسانيِّ العربيِّ ، و باستجلاءِ الأمثلة النحويّة المستعملة ، و شواهد النصوص العربيّة المعروفة . و هو – من بعدُ – جزءٌ من مشروعٍ أكبر غايته أنْ يدوّن للنحو العربيّ صورةً من صور إبداع نشاطه العلميِّ في دراسة كلام العرب ؛ عسى أنْ يكتب الله (تعالى) له : أنْ يكون حَريًّا بالقراءة ، و القبول .

و ممّا يحسنُ ذكره - ههنا - أنَّ هناك دراساتٍ اقتربت لمامًا من أداء هذا الافتراض ، و لم تحقّقه ؛ و منها ممّا أسعفنا مديد البحث الوقوف عليه : كتاب : النحو منطق العربيّة (دراسة في طرائق البرهنة و الاستنباط في النحو العربيّ) ؛ للدكتور عبد الله جاد الكريم ، و بحث : (دور النحو في البناء العقلي) للسيّد : بشير أحمد محمد ، و بحث : (الدلالة المنطقيّة ، و أثرها في كتاب سيبويه) للدكتور علي بن موسى بن محمد . و قد أنصب جهد بعضها على منحى لا يُرام منه إلّا تشابه العنوان [2] ، و أتى الآخر إلى صميم ما نقصد بذهابه إلى أنَّ المتأمل في القواعد النحويّة يرى أنَّ معظمها يمثل قواعد للفكر أيضًا ؛ بيد أنّه قصر بحثه على إبراز ما سمّاه مظاهر البناء العقلي في عرض النحاة للمادة النحويّة ، و معالجتهم لها [3] ، و اتجه آخرها إلى استكشاف الدلالة المنطقيّة (= العقلية) ؛ و رأى فيها : ((ما يكون فيها للعقل أمر إدراك طبيعة العلاقة التي تربط الدال بمدلوله)) [4]، و شخّص أنَّ النحو العربيَّ في كتاب سيبويه هو قوانين للفكر داخل اللسان العربيّ ؛ فعكف على دراسة خمسة عشر نصًّا من نصوصه في محاولة استجلاء أثر الدلالة المنطقيّة تطبيقيًّا في التركيب النحويّ من غير أن ينفذ إلى بلاغة ما يترتّبُ عليها نظريًّا [5].

و على أهميّة هذه الجهود الكريمة في أبواب أهداف التأليف فيها ، و غناها ؛ إلّا أنّها لم تأتِ على ما يحاول هذا البحث الانفراد بتناوله وفاقًا للافتراض الذي قدّمناه ؛ فقد لمحت الفكرة ، و لمّا تنجز استيفاءها ، على أنَّ لها فضلَ : أنْ أنارتْ ، و هيّأتْ ، و سبقتْ ، و عسى أنْ يكتب الله (تعالى) لهذا البحث فضل الاتمام ، و أنْ يُدرجَ معها في سلسلة خدمة العربيةِ لسانِ التنزيلِ العزيزِ .

و قبل أن أشرع في مباحث الدراسة أودُّ التنبيه على أنَّ مصطلح (اللغة) حيثما ورد فيها ؛ فالمراد به ما يُراد بمصطلح (اللسان) بوصفه مجموع القوانين التي يصدر عنها أبناء الأمّة في انتاج الكلام ، لا (اللغة) بمفهوم القدرة التي ركزها الله (تعالى) في العقل و مكّنه من خلالها على الإبانة عن أغراضه . و إنّما أوردناه حفاظًا على أمانة النصوص التي ورد فيها المصطلح .

(المبحث الأوّل) النحوُ العربيُّ منطقُ العربيّةِ ؛ أيُّ معنى ؟

أوقفنا التراث الذي نقله إلينا أبو حيان التوحيديّ (ت : في حدود 414 ه) على مقولات مُهمّة اختزنت - على قصرها - وعيًّا بما نحاول برهنة ما أمكن من أبعاده ، و نجتهد باكتشاف تصوّراته من بعض أقطاره ؛ لا من جهة بيان العلائق بين النحو ، و المنطق توافقًا و اختلافًا ؛ و إنّما من جهة أنَّ النحوَ العربيَّ ؛ هو : قانونٌ ضابطٌ لمناحي كلام العرب في إخراجها القولَ ، و بنائها العبارةَ ؛ فهو المنطق الكامن في اللسان العربيّ تحقّقًا . فالنقاشاتُ التي دارتْ في مجالس العلماء ، و ليالي مباحثاتهم ؛ قد أنجبت – تاريخيًّا – نصين من أقدر النصوص ايجازًا ، و دلالة على الفكرة التي يروم البحث تدارسها ، و نرى أنّهما صالحان لبناءِ مدخلٍ مُعتمدٍ للبحثِ .

(النصُّ الأوّل) : مقولة أبي سعيد السيرافي (ت : 368 هـ) : ((**النّحوُ منطقٌ ؛ و لكنّه مسلوخٌ (أو مسلولٌ) من العربيّة ، و المنطقُ نحوٌ ؛ و لكنّه مفهومٌ باللغة**)) [6] .

---

(1) ينظر : الألفاظ المستعملة في المنطق : 107 ، و التوطئة ؛ للفارابي : 55 – 60 ، و إحصاء العلوم ؛ للفارابي : 28 ، و 34 – 37 ، رسالة التنبيه على سبيل السعادة ؛ للفارابي : 230 – 237 ، و مقالة يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا في تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي و النحو العربي : 39 ، و ما بعدها ، المناظرة بين المنطق الفلسفي و النحو العربي في عصور الخلفاء (بحث) ، جيرهارد أندرس : 114 – 118 .

(2) ينظر : النحو منطق العربية : 5 – 10 ، و 318 – 224 .

(3) ينظر : دور النحو في البناء العقلي : 238 ، و 241 – 242 ، و ما بعدهما .

(4) ينظر : الدلالة المنطقية و أثرها في كتاب سيبويه : 190 - 193 .

(5) ينظر : الدلالة المنطقية و أثرها في كتاب سيبويه : 195 – 206 .

(6) النص في المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي و أبي بشر متى بن يونس ؛ و هي في : الامتاع و المؤانسة : 125 ، و المقابسات : 75 ، و معجم الأدباء : 8 / 203 ؛ برواية (مسلوخ) ، و في : الليلة الثامنة من ليالي كتاب الامتاع و المؤانسة لأبي حيان التوحيدي ؛ تحقيق : د . كيان أحمد حازم يحيى : 100 ؛ برواية (مسلول) .

و (النصُّ الآخر) : مقولة أبي سليمان محمد بن طاهر السجستاني المنطقي (ت : في حدود 390 هـ) : ((**النّحوُ منطقٌ عربيٌّ ، و المنطقُ نحوٌ عقليٌّ**)) [1] .

و النّصّان سائران في أدبيات العلاقة بين (اللسان و الفكر) ؛ بيد أنَّ قراءة معمّقةً صادرةً عن ملازمةٍ لمحيط شؤونهما تمتدُّ لأكثر من عشرين عامًا (جمعًا ، و ملاحقةً ، و استقصاءً ، و تأمّلًا) لدلالة ما يكتنزانه ؛ أفضت بي إلى التحليل الآتي : إنَّ الأقوى في المغزى منهما أنَّ السيرافيَّ يرى في جعله (المنطق) خبرًا حديثًا ، و حكمًا على (النحو) : أنَّ المنطقَ مفهوم دالٌّ يمكن أنْ يكونَ مقياسًا ضابطًا تُقاس به الأشياءُ ؛ بيد أنّه ليس في موردِ ترادفِ المصطلحين أو تساويهما أبدًا ؛ كما فهمه بعضهم [2]. و آية ذلك : الاستدراك بـ (لكنّه) ؛ إنّه استدراكٌ يُفهم الاختلاف في الماهية فليس المنطق (هو هو النحو) على حدّ تعبير النحاة ؛ و إنّما سبيلُ الإخبارِ به عن النحو سبيلُ تقريبِ المفهوم لا تحقيقه . و دلالةُ أنَّ يكونَ النحوُ منطقًا مسلوخًا من العربيّة أو مسلولًا منها ؛ القصدُ فيه بيّنٌ : أنَّ النحوَ هو قوانين مستخرجة (أو قل : مستنبطة أو مجردة) من لسانِ العربيةِ في أداء المعنى . و يُفهم من العبارة الموازية للأولى : (المنطقُ نحوٌ ؛ و لكنّه مفهوم بالعربيّة) على الحدّ نفسه الذي يُستخلص من العبارة الأولى أنَّ النحوَ بلغَ من التجريد ما أهّله أنَّ يكون مقياسًا ضابطًا يُفهم به المنطقُ ؛ بيد أنّهما لا يتساويان ؛ فالاستدراكُ يفصحُ أنَّ المنطقَ إنّما يُفهمُ باللسان العربيّ . و لعلَّ مِنْ أدقِّ ما قيلَ في تقريبِ العلاقة بينهما ؛ ما أوجزه أبو سليمان المنطقيّ في النصّ الثاني : **(النحوُ منطقٌ عربيٌّ ، و المنطق نحوٌ عقليٌّ)** . فكأنَّ كلًّا منهما تقلّد من سنام العلم ما سوّغ له أنْ يُقايسَ به الآخر . فالأمر في المقولتين ((مؤسّس على مسلّمة مفادها أنَّ بين هذين الفنين تراسلًا بأنْ يقود أحد الفنين إلى الثاني بالضرورة . فالتجريدُ اللغويُّ من شأنه أنْ يقود إلى منطقٍ مخصوصٍ مرتبطٍ بأحوالِ اللغةِ التي جُرّدت منها النظريّةُ ؛ كما أنَّ الخوضَ في مسائل المنطق من شأنّه أنْ يقود بالضرورة إلى مسائل اللغة ؛ لأنّه ما من منطق إلّا و معبره اللغة))[3].

نظريّةُ التناظر

و يمكن أنْ نفهمَ الاطار النظريّ الذي يتحرك فيه النّصّان في دائرة يمكن أنْ نسميها : **(نظريّة التناظر)** ؛ و نجتهد في بيانها ؛ فنقصد بها : أنَّ في الصورِ التنفيذيّةِ المتحقّقةِ المسماةِ (كلامًا) الصادرة عن ملكة قارّةٍ في اللسانِ العربيّ = بنيةً كامنةً (أي : نظام تأليف) ؛ و أنَّ تتبّعَ صورِ تلك البنيةِ ، و جمعَها بالاستقراء ، و استنطاقَها أدّى إلى صوغِ قوانينَ جُرّدتْ من تلكم الصور المستعملة . و ما هي إلا قوانين النحو ؛ و لذلك قال النحاة في تعريف النحو ؛ بأنه : ((علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب)) [4] ، و ((علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)) [5] .

و أقرب ما جاء في معنى (المقاييس) أنّها : ((القوانين الكليّة الحاصلة في ملكة الإنسان من تتبّع كلام العرب)) [6].

و أنْ يكونَ النحوُ – بحسب هذه التعريفات – هو العملية التي استُخرِجتْ بها هذه المقاييسُ من النصوص ؛ فهذا يعني أنَّ النحاة قد أدركوا أنَّ في هذه النصوص نظامًا . و بهذا نكون في قلب مفهوم (المطابقة) : مطابقة القوانين التي استُخرِجتْ ، و استُنبِطتْ (أي : جُرّدتْ ، و انتُزِعتْ ، و استُخلِصتْ) لهذا النظامِ (= البنية الكامنة) [7] المعقول عن العرب في محاوراتهم ، و مجاري تخاطبهم ؛ و هي : تراكيبُهم التي انعقدت بها ألفاظُهم لتؤديَ الإخبارَ عن معقولاتٍ مركّبةٍ .

و قد انتهى (الاستقراء) الذي تعاهده العلماء بوصفه المنهجيّ المفضي إلى التقعيد – كما ترى – إلى أنْ يستنبطوا به من مجاري كلام العرب ((قوانين لتلك الملكة مطرّدة شبه الكلياتِ و القواعدِ يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، و يلحقون الأشباه بالأشباه)) [8] . فأتى السبب على مؤدّاه : أنَّه لمّا كانت القواعدُ النحويّةُ مطابقة للرصيد الواقعيّ اللسانيّ العربيّ الأصيل ؛ و كان هذا دليلًا اجتماعيًّا حاسمًا يقطع بأصالة هذه القواعد [9] ؛ فإنَّ هذا يقضي بأنَّ المطابقة تحقيق لصدق التّتبّع ؛ فما سمتُ التتبع ؟

---

(1) المقابسات : 169 .
(2) ينظر : فلسفة اللغة في الموروث العربي الوسيط ؛ (بحث) ؛ لبيتر آدمسن ، و آلكساندرا كي ؛ و هو ضمن كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) ؛ د . كيان أحمد حازم يحيى : 251 ، و نظريّة النحو اللغويّ المنطقي عند السيرافي ؛ محمّد غونايدن : 214 .
(3) نظرية الإعراب العربيّة و التعامل مع بعض الثقافات المجاورة (بحث) ، د . توفيق قريرة : 2 / 99 .
(4) الأصول في النحو ؛ لأبي بكر بن السراج : 1 / 73 .
(5) التكملة ؛ لأبي علي الفارسيّ : 181 .
(6) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ؛ للشاطبي (ت : 790 ه) : 1 / 18 .
(7) فلسفة اللغة عند العرب : 692 .
(8) مقدمة ابن خلدون : 546 .
(9) قواعد النحو العربي و صناعته بين الأصالة العربيّة و تأثير المنطق الأرسطي (مقال) ؛ أحمد غنيم : 26 .

مفهوم (التتبّع) : سؤال الماهيّة ؟

لعلّ أوّلَ مفاتيح مدارسة هذا المفهوم هو ما يزخر به كتاب سيبويه (ت : 180 ه) من عبارات ؛ من نحو ما جاء في قوله : ((و أمّا قول الناس : (كان البُرُّ قفيزين) ، و (كان السَّمْنُ مَنَوَينِ) ؛ فإنّما استَغنوا - ها هنا - عن ذكر الدَّرهم ؛ لِما في صدورهم من عِلمه ، و لأنَّ الدرهم هو الذى يُسعَّر عليه فكأنّهم إنّما يَسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع ؛ كما يقولون : (البُرُّ بستّينَ) ، و تركوا ذكر (الكُرّ) استغناءً بما في صدورهم من عِلمه ، و بعلم المخاطَب ؛ لأنَّ المخاطب قد علم ما يَعني ؛ فكأنّه إنّما يَسأل - هنا - عن ثمن الكُرّ كما سألَ الأوّلُ عن ثمن الدرهم . و كذلك هذا ، و ما أشبه ؛ **فأَجْرِه كما أجرته العرب**)) [1] .

و هو ما سوّغ أنْ يشتق الباحثون مسلّمةً مهمّةً ميّزت تاريخ البحث اللسانيّ العربيّ ؛ و هي : رجوع العلماء الدائم (عند تجريد القوانين) إلى واقع كلام العرب المسموع من فصحائهم مباشرة : مشافهةً و مشاهدة ، أو المعتمد على الثابت منه المنقول عن الثقات [2]. و به كان التتبّعُ شِرعةً دالّة على ((التحرّي ، و الفحص الشامل لاستعمالات أهل اللغة)) [3] ، حتى صار الغرض من النحو عند بعضهم : أنْ يتحرّى الإنسانُ في كلامه طريقةَ العربِ [4]. و يصحَّ – حينئذٍ - استنتاج : أنَّ النحوَ العربيَّ – حتى عند من يؤاخذ نحاتنا عليه - ((تابعٌ لكلامِ العربِ مُرتَّبٌ على ما يقتضيه كلامهم المصطلح عليه))[5] . و في ترتّبِ النحوِ (بالتابعيّة) على كلامِ العربِ إقرارٌ بالسير على مناهجهم بمطابقتها ، و اقتفائها سلوكًا لسانيًّا مُتلئبًّا في كلِّ عملية (تركيب) يُراد به معنى .

و من هنا يغادر (التَّتبُّع) دائرة مجرد منهج الاستقراء الذي هدفه جمع المادة رصدًا و ملاحقةً على الرغم من وروده في شرح دلالته ، ليغدو : اقتفاءَ أثرٍ ، و سيرًا على منوال [6] ، و توخيًا هدفه تكوين كلام (يجري) على حدِّ ما تعتاده العرب ، و تألفه في غرائزها و طباعها و سلائقها [7] .

و الاستدلالُ على مصداق هذا سائرٌ في كتب العلماء ؛ و لعلَّ من أهمها نصّ نادر لأبي حيّان التوحيدي في كتاب له مغفول عنه قال فيه : ((و أمّا النحو فمقصور على تتبّع كلام العرب في إعرابها ، و معرفة خطئها ، و صوابها ، و اعتياد ما تواطأتْ عليه ، و ألفتْ استعماله . و لولا انفتاحُ أبوابِ المعاني به لم يكنْ في النحو أكثر من مخالفة الحركة باللفظ ؛ لكنْ قد صحَّ بالتجربة ، و الاستعراض أنَّ في مخالفة حركات اللفظ فسادَ المعاني و الأغراض . و لا بُدَّ لنا ؛ ما دمنا تبعًا لهذه الأمة - أعني العرب - من الاقتداء بهم ، و الاقتفاء لأثرهم من غير تحريف و لا تجزيف . ألا ترى أنّك تَتَّبع نبأ اللفظ في قولهم : أذهبُ ؟ إذا نووا استفهامًا ، و في قولهم : سيذهبُ ؛ إذا نووا خبرًا منتظرًا ، و في قولهم : قد ذهبَ ؛ إذا نووا خبرًا ماضيًا ؛ كذلك تتّبع حركات اللفظ ؛ لأنَّ حدَّ الإعراب ؛ هو : تغيير أواخر الكلم كـ (الدال) من (زيد) . ألا ترى أنّك تقول : (جاءني زيدٌ) ، و (مررت بزيدٍ) ، و (رأيتُ زيدًا) ؛ فـ (زيدٌ) هو واحد في هذه المواضع ؛ لكنَّ صورَه مختلفة للإعراب الفاصلِ بين مرادٍ ، و مراد . و فنونُ هذا الباب كثيرةٌ ، و عللُه عويصةٌ ، و الناظرُ فيه يقوم بمعانيه على حسب عنايته و درايته)) [8] . و التقريرُ فيه : أنَّ التتبّعَ هو انتهاجٌ لما صدر عن العرب من كلام ، و السيرُ على منواله حذوًا ، و انتحاءً يُذكِّرُ بعبارة ابن جني في حدِّ (النحو) ؛ بأنّه : ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب و غيره)) [9].

و لما كان كلامُ العربِ : سجيّةً ، و طبيعةً ، و سمتًا ، و سنخًا ، و اعتيادًا ، و سليقةً ، و مَلَكَةً ؛ كان عمل شيوخ النحو الأولين حين استخرجوا قواعده تحريرًا لمبادئ هذه السجية و الطبيعة ، و كشفًا عن قوانين هذا السمتِ و السنخ و الاعتيادِ ، و تدوينًا لأصولِ هذه السليقةِ و المَلَكَةِ أنفسها ؛ بتحليلها ، و تصييرها هي نفسها قواعد علمية ، و الراجع إليها يقف على مهارة النحاة المدهشة في اقتناصها و تنسيقها [10].

نحو العربيّة : منطقها

---

(1) كتاب سيبويه (هارون) : 1 / 393 ؛ و ينظر : 2 / 113 – 114 ، و 124 .
(2) ينظر : بحوث و دراسات في اللسانيات العربيّة ؛ د .عبد الرحمن الحاج صالح : 2 / 60 .
(3) ينظر : نظريّة النحو اللغويّ المنطقي عند السيرافي : 105 .
(4) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب ؛ للعكبريّ (ت : 616 ه) : 1 / 40 .
(5) مجالس إيليا مطران نصيبين (المجلس السادس) : 372 .
(6) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن ؛ للراغب الأصفهانيّ (ت : في حدود : 425 ه) : (تبع) : 162 – 163 .
(7) ينظر : المقابسات : 121 ، و 170 .
(8) رسالة في العلوم : 193 .
(9) الخصائص : 1 / 35 .
(10) ينظر : الايضاح في علل النحو ؛ لأبي القاسم الزجاجيّ : 66 ، و الصاحبي ؛ لابن فارس : 48 ، و المقابسات : 121 ، و مدخل إلى كتابَي عبد القاهر الجرجاني ؛ د . محمّد محمّد أبو موسى : 66 .

ذهب ابن جني (ت : 392 ه) في مقام بيان حكمة العرب في إخراجها القولَ إلى استظهار سمة أصيلة جليّة : و هي ما أُلِفَ عنها من اطّراد قواعدها ، و ((استمرارها على وتيرةٍ واحدةٍ ، و تقرّيها منهجًا واحدًا تُراعيه ، و تُلاحظه ، و تتحمل لذلك مشاقّه ، و كُلفه ، و تعتذر من تقصيرٍ إنْ جرى وقتًا منها في شيءٍ منه)) [1]. و هذا تنبيهٌ على حضورِ ضوابطَ عقليّةٍ في وعي العرب أصحاب اللسانِ في مناهج كلامهم و بناء عباراتهم [2] ، و أنّها كانت تصدرُ عنهم وفاقًا لقانون محدد [3].

و أمسك د . محمّد محمّد أبو موسى بفكرة : ((أنَّ القواعد النحويّة إنّما تأسست على أصول فكريّة ، و اعتبارات عقليّة ؛ اقتبست من اللغة نفسها ؛ و لا أعني التنظيم العقلي لكلام النحاة ، و إنما أعني الفكر و العقل الذي في داخل القاعدة النحوية ذاتها التي تحكي اطرادًا لغويًا . قام هذا الإطّراد على هذا الأصل العقلي و الفكري)) [4]. و هذا يعني أنَّ في التركيبات النحويّة في لسان أمّة ما علاقاتٍ قائمةً على الانتظام قابلةً لأنْ توصف وصفًا نسقيًّا[5]. و هي (القواعد) التي تمثّل أعرافَ تلك الأمة في تأليف الكلام ، الممكنة التجريد بالنظر الشامل [6].

و لما كان (منطق اللسان) بنية متأصلة كامنة [7] ؛ فإنَّ هذا يُملي أنْ يكون (النحو) هو ترجمته المثلى و كينونته ؛ بدلالة تناظرهما : إذ إنَّ الأخير هو مَنْ يكشف عن الأوّل ، و يسلخه ، و يصوغه قواعد عامة تُمكِّنُه من تأدية وظائفه [8]. هكذا يتطابقان ؛ فيكون الأوّل هو الثاني حكمًا ، و مآلًا [9]. و هو عينه النحو - الذي عرفه بعض علماء الأمّة - ((الذي يبحث منطق اللسان ، و يُحلّلُ ضروب العلاقات بين كلماته ، و يشرحُ سليقة الأمّة المنعكسة في هذا البناء الإعرابيّ المُعجب)) [10].

التركيبات النحويّة بين الوضع و التعقّل

الآنَ : و قد أفضى استقراء العلماءِ كلامَ العربِ إلى استخراج القوانين ، و أفضى تتبُّعها إلى سلوكها مناهج في تحقيق الدلالة ، و استقرَّ أنَّ فهم البنية المعنوية المتأصلة في فعل التكلّم بلسان من الألسنة ، و سلخها (= سَلْخها) تعبيرًا عنها بقواعد شكليّة ؛ هو النحو [11] ؛ وقف بعضهم - بعد الانتهاء من الاستدلال على أنَّ مفرداتِ الألفاظِ موضوعةٌ - على مُدارسةِ السؤالِ : هل دلالةُ التركيباتِ على ما تدلُّ عليه بالوضع أم بالعقل ؟ بمعنى أكثر بيانًا : هل دلالة جملة : (زيدٌ قائمٌ) - مثلاً - على ما تدلُّ عليه متوقفةٌ على نقل معناها عن العرب أم يُفهم معناها عقلًا ؟

و في مقام ابداع العقل النحويّ العربيّ في فقه المفاهيم ؛ استشكل ابن مالك (ت : 672 ه) ، و جمال الدين الحسين ابن إياز (ت : 681 ه) على من يرى أنَّ دلالة الجمل وضعيّة ؛ ذهب الأول إلى : ((أنَّ الدالَّ بالوضع لا بُدَّ من إحصائه ، و منع الاستئناف فيه كما كان ذلك في المفردات و المُركّبات القائمةِ مقامها ؛ فلو كان الكلام دالًّا بالوضع وجب ذلك فيه ، و لم يكنْ لنا أنْ نتكلّم إلا بكلام سُبِقَ إليه ، كما لا يُستعمل في المفردات إلا ما سَبَق استعمالُه ، و في عدم ذلك برهانٌ على أنَّ الكلامَ ليس دالًّا بالوضع)) [12] ، و قال الثاني مؤكّدًا : ((و لو كان حالُ الجملِ حالَ المفرداتِ في الوضع ؛ لكان استعمالُ الجمل ، و فهمُ معناها متوقفًا على نقلها عن العرب كما كانت المفردات كذلك ، و لوجب على أهل اللغة يتتبعوا الجمل ، و يودعوها كتبهم كما فعلوا في المفردات)) [13]. و لم يكن بدٌّ – حينئذٍ - من أنْ يخلص أمر العلماء إلى (إثبات عقلانيّة الدلالة التركيبيّة) [14]؛ بما تقرَّر من قبلُ عند فخر الدين الرازي (ت : 606 ه) من : ((أنَّ إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادةٌ وضعيّةٌ ، أمّا التركيباتُ فعقليّةٌ ؛ فلا جرمَ عند سماع تلك المفردات يعتبرُ العقلُ تركيباتِها ، ثمّ يتوصّلُ بتلك التركيباتِ

---

(1) الخصائص : 1 / 238 – 239 .
(2) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني : 66 .
(3) التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية ؛ عز الدين البوشيخي : 15 .
(4) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني : 65 .
(5) ينظر : اللغة و المنطق (مدخل نظريّ) ؛ د . أبو بكر العزاويّ : 33 .
(6) ينظر : نظريّة النحو اللغويّ المنطقي عند السيرافي : 213 .
(7) فلسفة اللغة عند العرب : 367 ، و 692 .
(8) اللغة و المنطق في عصور الإسلام القديمة ؛ (بحث) ؛ د . محسن مهدي ؛ و هو ضمن كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) : 367 .
(9) الأدب و الفكر : إعادة قراءة رواية التوحيدي للمناظرة بين المنطق و النحو ؛ (بحث) ؛ وين تشن أويانغ ؛ و هو ضمن كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) : 480 .
(10) دلالات التراكيب (دراسة بلاغيّة) ؛ د . محمّد محمّد أبو موسى : 269 .
(11) اللغة و المنطق في عصور الإسلام القديمة : 356 – 357 .
(12) البحر المحيط في أصول الفقه ؛ للزركشي : 2 / 10 ، و ينظر : المزهر في علوم اللغة و أنواعها ؛ للسيوطي : 1 / 43 ، و خواطر هيكلية في كتاب سيبويه (بحث) هاينس غروتسفلد : 268 – 269 .
(13) البحر المحيط في أصول الفقه ؛ للزركشي : 2 / 10 ، و ينظر : المزهر في علوم اللغة و أنواعها ؛ للسيوطي : 1 / 44 .
(14) ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ؛ د . عبد السلام المسديّ : 211 .

العقليّةِ إلى العلم بتلك المركّبات ؛ فظهر الفرق)) [1]. و ما ذاك إلا ((لأنَّ المركبات دلالتها على معناها التركيبيّ بالعقل لا بالوضع ؛ فإنَّ من عرف مسمى (زيد) ، و عرف مسمى (قائم) ، و سمع (زيدٌ قائمٌ) بإعرابه المخصوص ؛ فَهِمَ بالضرورة معنى هذا الكلام ؛ و هو نسبة القيام إلى زيد)) [2]. و من هنا صار العلم بدلالة التركيب بعد معرفة معاني ألفاظه مع الإسناد علم ضرورة ؛ قال ابن مالك : ((إنَّ منْ لا يعرف من الكلام العربيّ إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى الآخر ؛ فإنه لا يفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلى مُعرِّف لمعنى الإسناد ؛ بل يُدركه ضرورة)) [3] . و هذا يعني أنَّ وضعَ التركيبِ بإزاء المعاني قائمٌ على أسس عقليّة يتحرّى فيها الناطق بلسانٍ ما الإبانة عمّا في النفس و الإفصاح عنه ؛ و لا تتحقق تلكم الإبانةُ إلا بمنطق المطابقةِ مطابقةِ التركيباتِ للمعاني التي في النفس ليُعقلَ من تركيب الألفاظ في النطق المعنى القائمُ في النفس [4].

تكوّن التركيبات (قيام المعنى في النفس و اللفظ في النطق)

و انتهى اشتغال العلماء المُضني إلى تفحّصِ : (كيف تتكوّن التركيبات ؟) ؛ بمعنى : محاولة التفتيش في طبيعة العلاقة بين التركيب النحويّ المتحقق كلامًا ، و بين طبيعة ما يرمز إليه من معنى . و كان حاصلُ ذلك التفتيش : أنَّ انتظامَ الألفاظِ في صور تركيبيّة إنّما يُطابق صور انتظام المعقولات في العقل . و المطابقة - ههنا - : تحاور بين طبيعتي الانتظامين : الألفاظ في واقع الاستعمال التعبيريّ ، و المعقولات في تمثّلها العقليّ (الفكر) ، و تعادل بين القيميتين ؛ فالتركيب ترديدٌ لواقع انتظام المعاني في العقل ، و موازاة لها . و هو المفهوم الذي صاغه أبو نصر الفارابيّ (ت : 339 ه) بدقة بالغة ؛ إذ قال : ((فكما تقترن هاتان اللفظتان في اللسان ؛ كذلك يقترن معنياهما جميعًا في النفس . و اقتران معنييهما في النفس يشبه اقتران هاتين اللفظتين في اللسان . و كما أنَّ القول المؤتلف يأتلف من جزأين كذلك المقترن في النفس يأتلف من معنيين ؛ أحد المعنيين هو الذي عليه الجزء الذي هو الموصوف ، و المعنى الآخر هو الذي دلَّ عليه جزء القول الذي هو الصفة . مثال ذلك قولنا : (الشمسُ طالعةٌ) ؛ فإنَّ المعنى المفهوم من الطالع اقترن في النفس مع المعنى المفهوم من الشمس ؛ فحصل اقتران من معنيين هما أجزاء المقترَن ؛ أحدهما معنى الجزء الذي هو الصفة ، و الآخر معنى الجزء الذي هو الموصوف)) [5]. إنَّ صورة تكوّن الاقترانين ؛ هي (فعلُ تشابهٍ) : يُطابقُ فيه ترتيب الألفاظُ ترتيب المعانيَ في النفسِ . و يؤكدُ أبو نصر الفارابي تَحَقُّقَ هذه (المشابهة) ؛ فيقول : ((و يُجرى ذلك بعينه في تركيب الألفاظ ؛ فيحصل تركيب الألفاظ شبيهًا بتركيب المعاني التي تدلّ عليها تلك الألفاظ المركبة ، و يُجعل في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالّة على معانٍ مركّبة ترتبط بعضها ببعض . و يُتحرّى أنْ يُجعل ترتيب الألفاظ مساويًا لترتيب المعاني في النفس)) [6] ، و فعل (التحرّي) حاضرٌ في التركيب اللفظيّ دليلًا على تتبّع ما في العقل تعبيرًا عن التطابق .

و هو المتصوّرُ الذي ما انفكّ عبد القاهر الجرجانيّ (ت : 471 أو 474 ه) يتداوله في (نظم الكلم) ؛ فتكرَّر قوله : ((إنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني ، و تُرَتِّبها على حسب ترتُّب المعاني في النفس)) [7] ، و جعل أمر النظم - من شدّة ضرورتهما - منوطًا بهما ؛ نقرأ له : ((أمر النظم : في أنه ليس شيئًا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم ، و أنّك ترتب المعاني أولا في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك)) [8] . و ما ذلك إلا لأنَّ التراكيب النحويّة ؛ إنّما هي ((رموزٌ لمعانٍ مرتبة في الذهن يرتبط بعضها ببعض ارتباطًا عقليًّا يستدعي هذه الرموز ، و يعايشها معايشةً لا أثرَ فيها للثنائية أو الانفصال)) [9]. و هذا عينُ مفهوم (التناظر) الذي أتحدّثُ عنه .

ملاكُ (نظريّة التناظر)

---

(1) مفاتيح الغيب : 1 / 31 ، و ينظر : التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة : 211 .
(2) البحر المحيط في أصول الفقه ؛ للزركشي : 2 / 10 ، و ينظر : المزهر في علوم اللغة و أنواعها ؛ للسيوطي : 1 / 44 ، و خواطر هيكلية في كتاب سيبويه (بحث) هاينس غروتسفلد : 268 – 269 .
(3) البحر المحيط في أصول الفقه ؛ للزركشي : 2 / 9 ، و ينظر : المزهر في علوم اللغة و أنواعها : 1 / 43 .
(4) ينظر : اللغة و المناسبات العقليّة (بحث) ؛ د . عدنان محمد سلمان : 192.
(5) الألفاظ المستعملة في المنطق : 57 – 58 .
(6) كتاب الحروف : 140 - 141 ؛ و ينظر : اللغة و المناسبات العقليّة (بحث) ؛ د . عدنان محمد سلمان : 190 – 191 .
(7) دلائل الإعجاز : 49 .
(8) دلائل الإعجاز : 454 ، و ينظر : 51 ، و 52 ، و 54 ، و 56 ، و 62 ، و 360 ، و 373 .
(9) نظريّة العلاقات عند عبد القاهر الجرجانيّ (بحث) ؛ د . فتحي أحمد عامر : 72 .

يتحقّقُ ممّا تقدَّم : أنَّ الألفاظَ تنتظمُ في التركيبِ المنطوقِ على نهج انتظامها في عقل أبناء اللسان الواحد ، و أنَّ (نهج الانتظام هذا) : هو عينه (منطق لسانها) ، و أنَّ تجريده : هو عينه قواعد نحو اللسان لتلك الأمة . و به يتجلى إمكانُ وسمِ (النحوِ) بأنّه : عمليّة تحليل التفكير ؛ لمّا كانت قوانينه متناظرة مع أشكال تكوّنها في الفكر[1]. و يحق لنا وصفه ؛ بأنّه : صناعة علميّة شغلها تجريد القواعد الشكلية الكامنة في كلام العرب ؛ و هي هي (قواعد انتظام المعقولات في الفكر) .

و التقرير المفيدُ – حينئذٍ – : أنَّ انتظام الألفاظ في التركيب النحوي المستعمل في كلام العرب يناظر (= يعادل ، و يحاور ، و يوازي ، و يُرِدِّد ، و يُلازم)[2]انتظام المعقولات المركّبة في الفكر الإنسانيّ . و أوّل استحقاقات هذا التقرير : أنَّ النحو العربيَّ (بمعنى هذا العلم الذي يضمّ مجمل قواعد العربيّة ، و قوانينها في تركيب الجملة ، و صناعة الخطاب) : ما هو إلا تكوينٌ مستمدٌ استنباطًا من استقراء الكيفيات التي أُجري فيها إخراج الكلام في اللسان العربيّ . فهو : منطق نظام اللسان العربيّ في تعبيره عن المحسوسات و المعقولات . و لا شكَّ في أنَّ منطق اللسان العربيّ ؛ هو : منطقٌ خاصٌّ به لا يشاركه في خصائصه التفصيليّة لسانٌ آخرُ .

و على هذا تتأسّس دقّة المعادلة التي افتتح بها إبراهيم مصطفى (ت : 1962 م) كتابه (إحياء النحو) ؛ لأنّه : لما كان تأليف الكلمات في لسان كلّ أمّة (يجري على نظام خاصّ بها ، لا تكون العبارات مُفهمةً ، و لا مُصوّرةً لما يُراد حتى تجري عليه ، و لا تَزيغَ عنه) ، و كانت (القوانينُ التي تُمثِّل هذا النظام ، و تُحدِّده تستقرُّ في نفوس المتكلمين و ملكاتهم ، و عنها يصدرُ الكلام) ؛ كان (كشفها ، و وضعها ، و تدوينها) ؛ هو : (علم النحو) [3]. و إليها انتهي د . عبد الرحمن الحاج صالح (ت : 2017 م) في تفسير دلالة (نظام اللسان) بتقريره أنّه : ((الانتظام الذي ينتظم عليه عناصرها على مراتب ، و من ثمّ البنية التي بُنيت عليها ، و مجاري هذه البنية . و كلاهما ميزة لها من غيرها من الأوضاع الاجتماعية ، و ميزة كل واحدة من اللغات البشرية ؛ فلكلّ لغة بنية خاصّة تميزها عن غيرها))[4].

عودٌ على المقولتين

أمكن بعد التحليل الذي سردناه أنْ نخلص إلى الآتي : إذا كان النحوُ العربيُّ بوسمه مجمعَ قوانين : طرائقِ انتظامِ الألفاظِ في النطقِ الدالّةِ على انتظامِ المعاني في النفس : نظامًا ؛ و هو ذاك ؛ فحريٌّ بهذا النظامِ أنْ يكونَ مفهومًا قياسيًّا يُقاس عليه (المنطقُ) في دقّة الصوغ ، و قوّة التجريد ؛ فيكونُ (المنطقُ) نحوًا (= بدلالة انتظامه النسقيّ) مُعبرًا عنه بالعربيّة ؛ لأنَّ المنطقَ- حالُه حالَ غيره من العلوم - ((مترجمٌ بها ، و مفهومٌ عنها))[5] ؛ إذ لا يمكن الوصول إلى غرضٍ معقول ، و لا إلى معنى مُدرك إلّا بلسان أمّة تجتمع فيه للأسماء ، و الأفعال ، و الحروف على نمط تركيبيٍّ محدد لتأدية معنى [6]. هكذا يكون للمنطق أنْ يوسم أنّه (نحوٌ عقليٌّ) بما أنَّ النحوَ قوانينُ ضابطةٌ تخرجُ الكلامَ على حدٍّ يحمل المعنى ، و يوصل الدلالة ؛ فيحقّق التواصل . و لذلك كان للعربية لسانًا : ((هذا النحو الذي حصّنته منها حصنُ المنطقِ من العقل)) [7] . و هو ما أسّس لمقولة أبي سليمان المنطقي : ((نحو العرب فطرة ، و نحونا فطنة ؛ فلو كان إلى الكمال سبيل لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا ، أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم)) [8] .

(المبحث الثاني) من النصوص المؤسسة لنظريّة (التناظر)

وقف سيبويه على القوانين المؤسسة لبنية الكلام ؛ بلغة عصره من غير مثال متقدم مُنَظِّرٍ له إلا ذلك الإدراك الشامل لطريقة العرب في كلامها . و يمثّل : (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) في مقدمة كتابه دليلًا مُهمًّا على السَنَن التي تضمن استقامة الكلام على نظام من المعنى وجريانه إلى الإفادة و القصد ؛ قال سيبويه : ((هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة فمنه مستقيم حسنٌ ، و محال ، و مستقيم كذب ، و مستقيم قبيح ، و ما هو محال كذبٌ . فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمسِ ، و سآتيكَ غدًا . و أمّا المحالُ فأن تَنقض أوّل كلامك بآخره ؛ فتقول : أتيتك غدًا ، و سآتيك أمسِ / و

(1) ينظر : الخطاب الافتتاحي لجون ستيوارت مل في جامعة سانت أندروز : 15 – 16 ، و ينظر : مدخل إلى فلسفة الحضارة (أو مقال في الإنسان) ؛ أرنست كاسيرر : 225 ، و آراء الفارابي في المنطق و علاقته بالنحو ؛ (بحث) ؛ د . فؤاد حدّاد؛ و هو ضمن كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) : 532 – 533 .

(2) ينظر : نظرية العلاقات عند عبد القاهر الجرجانيّ : 72 ، و فلسفة اللغة عند العرب : 367 ، و 405 ، و 482 ، و 532 – 533 ، و 546 ، و 552 ، و 672 ، و 743 .

(3) إحياء النحو : 2 .

(4) بحوث و دراسات في اللسانيات العربية : 1 / 316 .

(5) المقابسات : 177 .

(6) الإمتاع و المؤانسة : 122 – 123 .

(7) المقابسات : 294 .

(8) الامتاع و المؤانسة (الليلة الخامسة و العشرون) : 2 / 254 .

أمّا المستقيم الكذب ؛ فقولك : حملتُ الجبلَ ، و شربتُ ماءَ البحرِ ، و نحوه . و أمّا المستقيم القبيح ؛ فأنْ تضعَ اللفظ في غير موضعه ؛ نحو قولك : قد زيدًا رأيتُ ، و كي زيدٌ يأتيك ، و أشباه ذلك . و أمّا المحال الكذب ؛ فأن تقول : سوف أشربُ ماء البحر أمسِ))[1] .

و لنا أن نستعير من الدكتور محمّد عابد الجابريّ (ت : 2010 م) وصفًا عامًّا نرى أنه يوجز مـــراد سيبويـــه ؛ و هو أن الأخيـــر كان معنّيًا في هذا النصّ ، و في مواضع أُخر من كتابه بالحديث عن (ميدان قواعد التفكير) أو (قانون الفكر)[2]. و خلاصته : أنّه لكي يستقيم المعنى ؛ فلا بدَّ من ثلاثيّة يستوفيها المنطوقُ ؛ قِوامها : التناسقُ الداخليُّ ، و التوافقُ بين المقصود و المقول ، و العلاقةُ بالواقع فعلًا أو احتمالًا [3].

و على أهمية هذا النصّ الذي نال نصيبًا وافرًا من جهود الباحثين ؛ نرى أنّه ينبغي لنا التنبيه على نصٍّ آخرَ لم ينل حقَّه من العناية اللازمة قدّمَ عبدُ القاهر الجرجانيّ فيه تصوّرًا بالغ الأهميّة في بيان مفهوم (الفكر الإنسانيّ) ؛ يصلح أنْ تكونَ أساسَ (نظريّة التناظر) و لُبَّها ؛ نقرأ لعبد القاهر : ((**و معلومٌ أنَّ الفكرَ من الإنسانِ يكونُ في أنْ يُخْبر عن شيءٍ بشيءٍ ، أو يصفَ شيئًا بشيءٍ ، أو يُضيفَ شيئًا إلى شيءٍ ، أو يُشركَ شيئًا في حكمِ شيءٍ ، أو يُخرجَ شيئًا من حكمٍ قد سبقَ منه لشيءٍ ، أو يجعلَ وجودَ شيءٍ شرطًا في وجودِ شيءٍ ، و على هذا السبيل . و هذا كلُّه فكرٌ في أمور معقولة زائدة على اللفظ**))[4] . ينجزُ عبد القاهر الجرجانيّ في هذا النصّ بلغة علميّةٍ جامعةٍ قريبةٍ تفسيرًا معمّقًا لمفهوم (الفكر من الإنسان) هذه الدائرة التي ما انفكت تشغل الفلاسفة ، و علماء اللسان ، و النفس .

مركز هذا التفسير الذي صاغه الجرجاني ينعقد على أنَّ القدرة التي ركزها الله (تعالى) في الإنسان ، و مكّنه من خلالها على (البيان) ، و تتمثّل في مجمل العمليات التحليليّة في تصوّر المعقولات ؛ إنّما هي :-

(1) عمليّة ؛ و المؤدي إلى ذلك : أنَّ الإخبار عن شيء بشيء (مثلا) إنّما هو نشاط عقليّ .

(2) و أنَّ كينونة هذه العمليّة : هي إقامة علاقة عقليّة بين طرفين (= شيئين على حدّ تعبير عبد القاهر) ؛ و علّل ذلك بـــ ((أنَّ الخبر ، و جميع معاني الكلام معانٍ يُنْشِئها الإنسان في نفسه ، و يُصرّفها في فكره ، و يناجي بها قلبه ، و يراجع فيها عقله ، و تُوصفُ بأنّها مقاصدُ ، و أغراضٌ))[5] = ((لا تُتصوّر إلا فيما بين شيئين)) [6] .

إنَّ معنى هذا : أنَّ الفكر الإنســانيّ يتصوّر الموجـــودات (الأشياء) في إطار تركيبي ، و أنَّ (حدوث المعنى) إنما ينتج في دائرة ذلك التركيب . و هذا متصوّر عَرفه التراث السابق ؛ علّلَ المبرّد (ت : 285 ه) : ((لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم ، و الفعل لا تُفيدُ شيئًا ، و إذا قرنتها بما يصلحُ حدثَ معنى ، و استغنى الكلام)) [7].

(3) و أنَّ هذه العملية العقليّة : هي قوانين فكريّة مركوزة طبعًا في (الإنسان) ؛ فهي (ذات سمة إنسانيّة) ؛ و هذا يعني أنها (عالميّة) ؛ فهي مَلَكَةٌ للإنسان بصفته البشريّة ، و ليست ملكًا لقوميةٍ ، أو عرقٍ ، أو لونٍ ، و ليست حكرًا على أحد . و هو – فيما أرى - لا يساوي (عالميّة المعانيّ)[8] ؛ بل هو مفهومٌ أعلى ، و أوسعُ ، و أدقُّ من مجرد ذلك ؛ لأنّه يدلُّ - فيما أحسب - على عالميّة القدرة على إنجاز المعانيّ ، و تنفيذها صوتيًّا ، أو على نحو ما يحقّقه التعبير القرآنيّ المعجز : (**خلق الإنسان . علّمه البيان**) (سورة الرحمن : 3 - 4) .

(4) و أنَّ ما يجعلها : (فكرًا إنسانيًّا) ؛ هو القدرة على إحداث هذه العلاقات و إنجازها بالإخبار (= الذي هو أنْ تخبر عن شيء بشيء) ، أو بغيره من صنوف صفة الإشهار بالعلاقات ؛ هذه هي الصفةُ التمييزيّة القارّة إنسانيًّا .

(5) و أنَّ هذه القوانين الفكريّة ؛ هي : تقاليد في التعبير عن المقاصد و الأغراض تضمن إخراج الكلام إلى حيز الوجود على نحو يكون كاشفًا عن المعنى الكامن في النفس ؛ ما يعني أنَّ للكلامِ اطلالتين : واحدةً على المعنى ، و أخرى هي كشفٌ عن طبيعة تلك العلاقات الفكريّة ضرورةً ؛ بما أنّها صدورٌ عنها ، و مطابقةٌ لها .

---

(1) الكتاب (هارون) : 1/ 25 - 26 .

(2) ينظر : بنية العقل العربي : 47 – 48 . و على الرغم من أنّه لم يركز على تحليل أمثلة سيبويه في هذا الباب على نحو مستفيض ؛ فإن عمله يُفهم – إجمالاً – أنه فسّر مراد سيبويه بالفصل بين استقامة اللفظ (وعدها جهة نحوية) ، و بين استقامـــة المعنى (وعدها جهة عقلية) . ويصف اتجاهه بأنه يتداخل فيه المنطق و اللغة ، و أنه اتجه إلى الفروض اللغوية التي مزجوا فيها بين الجهات العقلية المنطقية و الجهات اللغوية النحوية بحرصهم على التمييز بين (ما يصح من الكلام) ، و (ما لا يصح) ، و بين (ما يجوز) ، و(ما لا يجوز) .

(3) ينظر : أبو سعيد السيرافي و إعادة الاعتبار إلى اللغة ؛ فليفريد كون : 85 - 86 .

(4) دلائل الإعجاز : 416 .

(5) دلائل الإعجاز : 528 ، و 543 ، و ينظر : 545 .

(6) دلائل الإعجاز : 541 . و ينظر : المصدر نفسه : 526 ، و 528 ، و أسرار البلاغة : 366 – 367 ، و شرح الجمل في النحو : 318 .

(7) المقتضب : 4 / 126 .

(8) على ما يراه الفاضل : د . مصطفى حميدة في : نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربيّة : 50 .

(6) إنَّ هذه القوانين الفكرية ؛ و هي تحقيقًا = (أن تخبر عن شيء بشيء ، أو تَصف شيئًا بشيء ، أو تُضيف شيئًا إلى شيء ، أو تُشرك شيئًا في حكم شيء ، أو تُخرج شيئًا من حكم قد سبق منه لشيء ، أو تجعل وجود شيء شرطًا في وجود شيء) ؛ لا تطلب اللفظ المفرد من حيث هو لفظ ؛ و إنما تطلب معناه . و يحدّد الجرجاني معنى اللفظ تحديدًا دقيقًا في قوله : ((و ها هنا نكتة ؛ و هي أنَّ المعنى الذي يكون الغرض الخاصّ من اللفظ هو ما يعرف السامع منه قصد المتكلم إلى اعلامه إياه . تفسير هذا أنَّ معاني الأسماء إنما كانت معاني لها من حيث إنَّ السامع يعرف بذكرك لها قصدك إليها ؛ مثل أنّكَ إذا قلت : زيدٌ ؛ علم أنّكَ قصدت بأمر من الأمور إلى الشخص الذي هذا اللفظ اسمٌ له)) [1]؛ و هكذا فـ : ((الألفاظ لا تُرادُ لأنفسها ، و إنّما تُرادُ لِتُجعلَ أدلةً على المعاني)) [2] ؛ أو تساءل بعبارة عبد القاهر ((أوَ ليست هي سماتٍ و أوضاعًا قد وضعت لتدل عليها ؟)) [3]. بلى ؛ إنّها (علاماتٌ) ((موضوعةٌ لِيَعْرفَ بذكرها غيرُ المسمى القصدَ إلى المسمى)) [4] . فالمدلولُ عليه حين يكونُ الشيءَ نفسه ((يتميّزُ بالعلامة المنصوبة له عن غيره ، و يعلم قصد المتكلم إليه . و هذه دلالة القبيل الذي نسميه (اسمًا) من الكلم . فـ (زيدٌ) علامةٌ تدلُّ السامع على أنَّكَ قصدتَ هذه الذات ؛ لا تلك . و كذا : رجلٌ ، و فرسٌ ، و قِدرٌ ، و ثوبٌ ، و ضَرْبٌ ، و جهْلٌ . كلُّ واحدٍ من هذه الكلم يدلُّ المخاطب على قصد المتكلم إلى هذا الجنس ، و هذا الشيء ، و هذا المعنى دون غيره . فهي إذا أسماءٌ كلها . و ذلك دلالة القبيل الذي نسميه الذات)) [5]. و التنبيه على الصلة القائمة في عقول أبناء اللسان بإدراك العلاقة بين الرمز و مدلوله بعد استقرار المواضعة ؛ هو تنبيه على سرٍّ من أسرار العمليّة الكلاميّة [6].

و على ذلك : فحقيقة العلاقة التي يقيمها العقل ؛ إنما هي بين (مدلولات الألفاظ) لا بين الألفاظ من حيث هي (أصوات) ؛ فالتعلق : ((يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بين أنفسها ؛ ألا ترى أنّا لو جهدنا كّل الجهد أنْ نتصوّر تعلّقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما ، لم نتصوّر ؟ و من أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين : (مؤتلف) و هو الاسم مع الاسم ، و الفعل مع الاسم ، و (غير مؤتلف) و هو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل ، و الحرف مع الحرف)) [7]. و هو عينُ ما يصنع المزيّة عند الجرجاني ؛ إذ تتأتّى للفظة في النص من ((حسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها ، و فضل مؤانستها لأخواتها)) [8] ؛ و هكذا ((يولد من ارتباط معاني الألفاظ اتساق عجيب)) [9] . و لعلَّ هذا ما يعرفه النقد الحديث اليوم تحت مفهوم (تجاور المدلولات)[10].

إنَّ مفهوم تعلق الألفاظ بعضها ببعض الذي يعني أن تجعل ((بعضها بسبب من بعض)) [11] : هو ترجمة للعلاقات التي يقيمها الفكر بين معاني الألفاظ ؛ فالسببيّة – ههنا – مفهومٌ لسانيٌّ يحيلُ على الترابط الذي يعقده الفكرُ بين معاني الألفاظ ، و هو ما بيّنه الجرجاني في نصه الشهير الذي افتتحنا به الفقرة الخاصة به (و منها : أن تخبر عن شيء بشيء) . و الإخبار (كما تقدّم) علاقةٌ رابطةٌ أقامها الفكر الإنسانيّ بين معنى اللفظين اللذين انعقد بهما التركيب ؛ و ها نحن أولاء نعود إلى السببيّة عينها التي يشير إليها الجرجاني ، و إلى متصوّرات أخرى عهدها التراث النحويّ العربيّ في مصطلحات : (البناء ، و الائتلاف ، و الضمّ ، و النسبة ، و الإسناد ، و العقد ، و التركيب ، و الاقتضاء ، و الحكم) [12] . و لم تكن إلا تعبيرًا عن متصوّرات تحقّق دلالة مفهوم العلاقات الرابطة بين الألفاظ في الإطار الذي يبني المعنى التام ؛ أي ((تركيب الكلمة مع الكلمة ؛ إذا كان لإحداهما تعلّقٌ بالأخرى على السبيل الذي به يَحسُن موقع الخبر، و تمام الفائدة)) [13] . و ما يجري من هذه المتصوّرات بين الألفاظ في إطار التلفظ يطابق ما يجري هناك في العقل في إطار التفكير .

---

(1) شرح الجمل في النحو : 132 .
(2) دلائل الإعجاز : 522 ، و ينظر : 483 ، و 529 ,
(3) دلائل الإعجاز : 417 .
(4) شرح الجمل في النحو : 193 .
(5) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 152 – 153 .
(6) ينظر: أسس علم اللغة ؛ ماريو باي : 42 .
(7) دلائل الإعجاز : 466 . و من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن (الائتلاف) مفهوم متقدم على الجرجاني ؛ ينظر على سبيل المثال : المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي (ت : 377هـ) : 104 – 105 ، و الإيضاح ؛ لأبي عليّ الفارسي : 72 – 73 0
(8) دلائل الإعجاز : 44 .
(9) دلائل الإعجاز : 46 .
(10) ينظر : قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني ، (بحث) ، د . عز الدين إسماعيل : 43 .
(11) دلائل الإعجاز : 466 .
(12) الكتاب (هارون) : 1 / 81 ، و 1 / 23 ، و الموجز في النحو لابن السراج : 34 ، و الأصول في النحو : 1 : 88 ، و 99 ، و المسائل العسكرية : 104 ، و المغني في أبواب التوحيد و العدل (اعجاز القرآن) : 16 / 199 ، و شرح الجمل في النحو : 133 ، و 308 ، و شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 54 ، و شرح الرضي على الكافية : 1 / 33 ، و البنية العامليّة و منازل الكلام في العربيّة ؛ د . محمّد عبد الفتاح الخطيب : 21 – 24 .
(13) شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 54 .

(7) إنَّ المضمون الأكثر تركيزا في هذا النص هو تقريره : أنَّ القوانين النحويّة التي تضمن اخراج الكلام إلى حيز الوجود على نحو يكون مُبينًا محقّقًا لوظيفته التواصليّة ؛ هي ترجمةٌ لقوانينِ العلاقاتِ التي يبنيها الفكرُ بين المعاني . و بيان ذلك أنَّ عبد القاهر الجرجانيّ يفصّل الحديثَ في أنَّ (الفكر من الإنسان) ؛ هو :-

(أ) أن يخبر عن شيء بشيء : و هو – كما ترى - موضوع الجملتين الاسمية ، و الفعلية . و يمكن التعبير عنه بقولنا : (السماء صافية) ، و (زيد ناجح) ، (فاز الفريق) ، (زيد كريم أبوه) ، و (زيد نجح في الامتحان) ، و (زيد يدرس النحو) ، و (زيد في الجامعة) .

(ب)أو يصف شيئًا بشيء . و هو موضوع النعت .

(ت)أو يضيف شيئًا إلى شيء . و هو موضوع الإضافة .

(ث)أو يشرك شيئًا في حكم شيء . و هو موضوع العطف .

(ج) أو يخرج شيئًا من حكم قد سبق منه لشيء. و هو موضوع الاستثناء.

(ح) أو يجعل وجود شيء شرطًا في وجود شيء . وهو موضوع المركب الشرطيّ .

إن الجرجاني – بهذا المعنى - إنما يتحدث عن أصناف نحوية ؛ و قوله (و على هذا السبيل) ؛ تصريح واضح الدلالة على أنّنا يمكن أنْ نصوغ على شاكلة تلك القوانين ؛ الآتي (على سبيل المثال لا الحصر) :-

(خ) أنْ يذكر شيئًا يزيل به ابهاما قد سبق منه لشيء . و هو موضوع التمييز .

(د) أنْ يصف شيئًا بشيء على سبيل تقييد الصفة بالموصوف في زمن معين . و هو موضوع الحال .

(ذ) أنْ يذكر شيئًا قد وقع فعل شيء عليه . و هو موضوع المفعول به .

إن هذه العلاقات التي يكوّنها (الفكر الإنسانيّ) بين (الأشياء) ؛ هي من يترجم - في واقع الكلام المتحقق - بـ (مفهوم التعليق) الذي يعقد الجرجاني فصلًا لبيانه في مدخل كتابه (دلائل الإعجاز) ؛ فيقول : ((و الكلم ثلاث : اسم ، و فعل ، و حرف . و للتعليق فيما بينها طرق معلومة ، و هو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، و تعلق اسم بفعل ، و تعلق حرف بهما . **فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون :** خبرا عنه ، أو حالا منه ، أو تابعا له : صفة له ، أو تأكيدا ، أو عطف بيان ، أو بدلا ، أو عطفا بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، و يكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول . و ذلك في اسم الفاعل ؛ كقولنا : (زيد ضارب أبوه عمرًا) ، و كقوله تعالى : **چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ** (سورة النساء : 4 / 75) ، و قوله تعالى : **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ** (سورة الأنبياء : 2 - 3) . و اسم المفعول ؛ كقولنا : (زيد مضروب غلمانه) ، و كقوله تعالى : **چ ۀ ہ ہ ہ ھ چ** (سورة هود : 103) . و الصفة المشبهة ؛ كقولنا : (زيد حسن وجهه ، و كريم أصله ، و شديد ساعده) . و المصدر ؛ كقولنا : عجبت من ضرب زيد عمرًا) ، و كقوله تعالى : **چ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة . يتيمًا چ** (سورة البلد : 14- 15) . أو بأن يكون الثاني تمييزا قد جلاه ؛ كقولنا : (قفيزان برا ، و عشرون درهما ، و راقود خلا ، و ما في السماء قدر راحة سحابا ، و خمسة عشر رجلا ، و لي ملؤه عسلا) ، و كقوله تعالى : **چ ئا ئه ئه چ** (سورة آل عمران : 3 / 91) . **و أما تعلق الاسم بالفعل ؛ فبأن يكون** : فاعلا له ؛ أ و مفعولا ؛ فيكون : مصدرا قد انتصب به ؛ كقولك : (ضربت ضربا) (و يقال له المفعول المطلق) . أو مفعولا به ؛ كقولك : (ضربت زيدا) . أو ظرفا مفعولا فيه ، زمانا أو مكانا ، كقولك : (خرجت يوم الجمعة ، و وقفت أمامك) . أو مفعولا معه ؛ كقولنا : (جاء البرد و الطيالسة) ، و (لو تركت الناقة و فصيلها لرضعها) . أو مفعولا له ؛ كقولنا : (جئت اكراما لك ، و فعلت ذلك إرادة الخير بك)، و كقوله تعالى : **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ**(سورة النساء : 5 / 114) . أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول ، و ذلك في : خبر (كان) و أخواتها ؛ و الحال ؛ و التمييز المنتصب عن تمام الكلام ؛ مثل : (طاب زيد نفسا ، و حسن وجها ، و كرم أصلا) و مثله الاسم المنتصب على الاستثناء ؛ كقولك : (جاءني القوم إلا زيدًا))) [1] .

و يعقّب الجرجاني قائلًا : ((فهذه هي الطرق و الوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، و هي ، كما تراها ، معاني النحو و أحكامه)) [2] ، و يؤكد : ((هذه الوجوه من التعلق .. هي محصول النظم)) [3] . و أعتذر للقارئ الكريم عن طول النصّ ؛ و أُقدِّمُ بين يدي اعتذاري بلاغةَ دلالةِ معناه القائم على : أنَّ هذه الوجوه التي أوردها هي قواعد النحو العربي التي تُرجمت إلى أشكال مُجردة ، و هي هي وجوه العلاقات الفكريّة التي يقيمها العقل الإنساني بين الأشياء في مقام التداول . و الاستنتاج الذي يُبنى عليه - حينئذ - : أنَّ هذه الوجوه النحويّة هي ترجمة لمنطق التفكير في العقل العربيّ . و كأني بعبد

(1) دلائل الإعجاز : 4 - 6 .
(2) دلائل الإعجاز : 8 .
(3) دلائل الإعجاز : 8 .

القاهر مشيرًا (قبل أكثر من ألف عام) إلى ما يسميه اللسانيّ الفرنسيّ جوزيف فندريس (ت : 1960 م) بـ (المنطق الإنسانيّ) ؛ فيقول : ((توجد كليات منطقيّة كبرى عند جميع البشر الذين يفكرون . و هي بطبيعة الحال أساس الفصائل النحوية)) [1] ؛ بيد أنَّ التعبير في الإطار التركيبي يختلف من لسانٍ إلى آخر . و هذا ما يفسِّر الاختلافات في البنية بين اللغات ؛ ذلك أنّها تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف [2] . و هذا أمرٌ سبق السيرافيّ إلى الإبانة عنه بذهابه إلى أنَّ ممّا يجب أن يُسفر للعقل ؛ هو أنْ يُعلم ((أنَّ لغة من اللغات لا تطابق لغةً أخرى من جميع جهاتها ، و بحدود صفاتها في أسمائها و أفعالها و حروفها ، و تأليفها و تقديمها و تأخيرها . . . ؛ و غير ذلك ممّا يطول ذكره))[3].
لأنَّ معرفة آحاد هذه كـ : (الأسماء ، و الأفعال ، و الحروف) مثلًا ؛ لا يُسعف في التمكّن من لسان أمّة ما : لا صدورًا ، و لا فهمًا ؛ ((لأنّك في هذا الاسم ، و الفعل ، و الحرف فقيرٌ إلى [وضعها] ، و بنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها)) [4] . و الترتيب الواقعُ في غرائز أهلها - إذا كنّا نتكلم بالعربيّة - ؛ هو ما سمّاه السيرافي (النظم المألوف ، و الإعراب المعروف) [5] ؛ و لا ريبَ أنّها قوانين النحو التي تُتيح أن يُحقق الكلام وظائفه [6]. و هذا تنبيهٌ متقدّمٌ على أنَّ لكلٍّ منها منطقًا خاصًّا في نهج تكوينِ الكلامِ مصداقًا لقوله تعالى : **(و من آياته خلق السموات و الأرض و اختلاف ألسنتكم و ألوانكم إنَّ في ذلك لآياتٌ للعالمين)** (سورة الروم : 22) .

نظريّة التناظر انجازٌ ثانْ

و مِلاكُ الأمرِ الجامع لما تقدّم انتهاءٌ إلى حقيقية قرآنيّة : أنَّ الله (تعالى) خلق الإنسان قادرًا على البيان ؛ و البيان : هو قدرة الإفصاح بالكلام عن مُرادات النفس الإنسانيّة ؛ قال تعالى : (الرحمن . علّم القرآن . خلق الإنسان . علّمه البيان) (سورة الرحمن : 1 – 4) . و لمّا كان للمرادات أنْ تعبر من الإنسان إلى غيره ؛ كان ((لا بُدَّ من اللفظ الذي يشتمل على المراد ، و يكون طباقًا للغرض ، و موافقًا للقصد))[7] . و لعلّها تعبيرٌ عن تمكين الإنسان من أن يكون كلامُه (نشاطًا عقليًّا) ، و فكره (كلامًا) ؛ و بداءة ذلك قدرته على أنْ يعني شيئًا من الأشياء عند تلفظه بأصواتٍ مُعيّنة . إنَّ فعل الإشارة هذا بالصوت إلى شيء (= مضمون موضوعيّ = خبرة) قصدًا ؛ هو فعلٌ من أفعال التفكير[8]. و لذلك قيل : إنَّ الفكر الإنسانيّ فكرٌ ملتحم بالكلام ؛ لاستحالة حدوثه بشكله المجرّد إلا بالكلمات التي هي : وعاؤه المادي[9] . فالكلمة بوصفها الحامل للمعنى ؛ هي الوحدة الجامعة للتفكير و الكلام الذي يُحقّق التواصل ؛ بمنطق قدرتها على ثنائية : الاستدعاء التلازمي للمعنى ، و صناعتها للمفهوم المتصوّر ، ثمَّ لا ينفكُّ التفكير في الأشياء أنْ يكون تفكيرًا في معانيها لا فيها من حيثُ هي أصوات ، و أنْ يترتّب حدوث المعنى المُستغني التامّ على العلاقات التي يقيمها العقل بين معنيين منها أو أكثر وفاقًا لما يركز من تقاليد تكوين تلكم العلاقات في العقل الجمعيّ لأمة ما ؛ و هو (لسان) تلك الأمة بوصفه نظامًا توسيطيًّا يُتيحُ التواصل الرشيد بين أبنائها و المستعملين لها ؛ إذ تغدو قوانين إنتاج الكلام هي هي قوانين تفسير معناه ؛ و ما هي إلا معجزة البيان التي ركزها الباري (سبحانه) في الإدراك البشريّ[10].
و بذلك يمكن تحرير مفهوم (التفكير الإنسانيّ) ؛ بأنّه : عمليةُ (= نشاط ذهنيٌّ فسلجيٌّ مخيٌّ) إقامةِ (= وظيفته) نوع علاقةٍ (= ربط ، موازنة مُحدَّدين) بين شيئين (هما معنيان - أو أكثر - يشيران إلى معقول خارجيّ) ؛ وصولًا إلى تصوّرهما ، أو إصدار حكم عليهما في اطار كلٍّ مركّب ، ثـمَّ يأتي (الكلامُ الإنسانيُّ) : تكوينًا صوتيًّا (= مركبًا بالألفاظ) يناظرُ عملية التفكير (= يوازيها ، و يطابقها) . و الحاصل : (صورة معنى) تكشفُ عن مُرادات إنسان ، و تُفهم من ابن لسانه[11].

---

(1) اللغة : 154.
(2) ينظر : اللغة : 105 .
(3) الامتاع و المؤانسة : 126 .
(4) الامتاع و المؤانسة : 126 . و ما بين القوسين المعقوفين فيه (وصفها) . و ما أثبتناه هو من نص المناظرة في معجم الأدباء : 8 / 204 ، و هو ما نراه أقرب لدلالة السياق .
(5) الامتاع و المؤانسة : 121 .
(6) يُنظر : أبو سعيد السيرافي و إعادة الاعتبار إلى اللغة : 84 ، و 164 ، و رهانات مناظرة مشهورة في النحو العربي و المنطق اليونانيّ ؛ لبيير لويس ريمون (بحثٌ ضمن كتاب : جدل النحو و المنطق عند العرب في المدونة الاستشراقيّة الفرنسيّة المعاصرة) : 132 .
(7) الامتاع و المؤانسة : 129 .
(8) ينظر : التفكير و اللغة ؛ لـ : ليف سيميونوفيتش فيجوتسكي : 48 ، و 77 ، و التفكير و اللغة ؛ جوديث جرين : 124 .
(9) ينظر : اللغة و الفكر ؛ د . نوري جعفر : 37 ، و 79 ، و 104 .
(10) ينظر : دلائل الإعجاز : 359 ، و ، و التفكير و اللغة ؛ فيجوتسكي : 47 - 49 ، و التفكير و اللغة ؛ جوديث جرين : 114 .
(11) ينظر في اشتقاق هذا التصوّر : دلائل الإعجاز : 54 – 55 ، و 415 ، و 487 ، و التفكير و اللغة ؛ فيجوتسكي : 182 ، و 206 ، و اللغة و الفكر : 106 – 107 .

من امتدادات النظريّة في التراث العربيّ

و ليس ببعيد عن هذا الذي رصدناه عند عبد القاهر الجرجانيّ ما نجده عند حازم القرطاجنيّ (ت : 686 هـ) ؛ و ذلك في مقام حديثه عن (المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلا) ؛ فحصرها بقوله : ((إنما هي أمورٌ ذهنيّةٌ محصولُها صورٌ تقع في الكلام بتنوّع طرقِ التأليفِ في المعاني و الألفاظ الدالة عليها ، و التقاذف بها إلى جهاتٍ من الترتيب و الإسناد ؛ و ذلك مثل أنْ تنسب الشيءَ إلى الشيءِ على جهةٍ وصفِهِ به أو الإخبارِ عنه ، أو تقديمِه عليه في الصورة المصطلح على تسميتها فعلًا ، أو نحو ذلك . فالاتباعُ ، و الجرُّ ، و ما جرى مجراهما معانٍ ليس لها خارجِ الذهن وجود ؛ لأنَّ الذي خارج الذهن هو ثبوتُ نسبةِ شيءٍ إلى شيء ، أو كون الشيء لا نسبة له إلى الشيء . فأمّا أنْ يُقدَّم عليه أو يؤخَّر عنه أو يتصرّف في العبارة عنه نحوًا من هذه التصاريف ؛ فأمورٌ ليس وجودُها إلا في الذهن خاصّة)) [1]. و هذا نصٌّ – كما ترى – لا يخرجُ في جملته عن اشتغالات الجرجانيّ ؛ و يؤكده القرطاجنيّ في موضعٍ آخرَ بالقول : ((و لا يخلو الشيءُ في جميع تلك الأحوال من أنْ يُنسب الشيءُ بإيجابه له ، أو تُزال إليه بسلبه عنه ، أو يُنسب إليه لا على جهة ايجابٍ و لا سلبٍ ؛ و لكنْ على جهة الاحتمالِ و الإمكانِ . و كلُّ ذلك لا تخلو أنْ تكون النسبةُ الوجوبيّةُ أو السلبيّةُ أو المتردّدةُ بين الايجاب و السلب فيه من أنْ تكون راجعةً إلى ما يرجع إلى الشيء و يخصّه في ذاته ، أو أنْ يكونَ غيرَ راجعٍ إلى ما يخصّه في ذاته ؛ بل لأمرٍ عرض له من غيره ، أو لما تُدركه منه القوى الحسيّةُ ، أو التصوريّةُ ، أو بحسب نسبته إلى شيءٍ تأخر في زمان ، أو مكان ، أو بحسب موقعه من اعتقاد ما ، أو بحسب ما يجعل شرطه فيه ، أو بحسب مقايسته بشيء آخر ، أو بحسب الفرض (و لعله الغرض))) [2].

و الصلة بين نصي القرطاجني ، و نص الجرجاني واضحة بيّنة ؛ و تتجلى في بيان القرطاجني : أن العلاقات (و هي : أمور ذهنية) تتمثل شكليا من خلال (صور تركيبية) تنشأ بين (معاني الألفاظ) بضرب من (تنوع طرائق التأليف بينها) ؛ و يكون ذلك من خلال (التقاذف بها إلى جهات من الترتيب و الإسناد) ؛ و ما ذلك إلا : (أن تنسب الشيء إلى الشيء على جهة وصفه به أو الإخبار عنه ، أو تقديمه عليه في الصورة المصطلح على تسميتها فعلا ، أو نحو ذلك) .

حضور النظريّة في البحث اللسانيّ العالميّ

إنَّ هذه التصورّات التي هيّأ الله (تعالى) أن ننتهي إليها لم تكن غائبة عن البحث اللسانيّ العالمي ؛ و من ذلك ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني يوهان غوتفريد هيردر (ت : 1803 م) في قوله : ((إنَّ تحليل اللغة يُعدُّ تحليلًا للفكر)) [3]. و أكّد فكرة أنَّ الفكر الإنسانيّ يلتحم بالكلام ؛ و من مشمولات ذلك بالضرورة : أنَّ استنطاق بنية اللسان منهجيًّا تكشف عن آليات عمل العقل ؛ نقرأ له : ((إنَّ التعقّل (= التفكير التأملي الواعي) هو السمة المميّزة لنوعنا البشريّ . و اللسان هو نتاجٌ حتميٌّ لهذا التعقّل . و من دونه لا يملك الإنسان تفكيرًا عقلانيًّا ، و بدون التفكير لا يملك لسانًا . و كلاهما يمثّلان الفعل (التحقق) عينه للطبيعة البشريّة . إنَّ الإنسان . . . هو كائنٌ لسانيٌّ . إنَّ الكلام الداخليّ هو الطبيعة الحقيقيّة للروح البشريّة ، و الرابط الذي يوثق مفاهيمه ، و الأداة التي يعقل (يستوعب) بها نفسه و العالم ؛ لذا فإنَّ تحليل هذه الكلام هو تحليل للعقل البشري (ملكة الفهم الإنسانيّ) نفسه)) [4]. و النصُّ على العلاقة التي يفرزها التحليل بالتفكيك المنهجيّ بين الكلام و الفكر ؛ فطنةٌ إلى صورة التناظر بين التحقّقين .

و في سياق قريب ؛ قال الفيلسوف الإنكليزيّ جون ستيوارت مل (ت : 1873 م) : ((تأملوا للحظة ما هو النحو : إنّه الجزء الأكثر أوليّة في المنطق ؛ إنّه بداية عمليّة تحليل التفكير . إنَّ مبادئ النحو و قواعده هي الوسائل التي تجعل أشكال اللسان متطابقة (= مماثلة ، مناظرة ، متوافقة) مع أشكال (أو صور) الفكر الكليّة . إنَّ الفروق بين أقسام الكلم ، و الحالات الإعرابية للأسماء ، و صيغ الأفعال ، و أزمنتها ، و وظائف الأدوات ؛ هي في الحقيقة فروق في الفكر لا في الكلمات فقط . فالأسماء و الأفعال المفردة تعبّر عن أشياء و أحداث يمكن إدراك الكثير منها بالحواس ؛ لكنَّ وضع الأسماء و الأفعال معًا يُعبّر عن العلاقات بين الأشياء و الأحداث . و هي علاقات لا يمكن إدراكها إلا من خلال العقل ، و كلُّ نمطٍ (طريقة تركيب ، صيغة تعبير) يتطابقُ (يتوافق ، يتقابل) مع علاقة مختلفة . إنَّ بنيةَ كلِّ جملةٍ هي درسٌ في المنطق)) [5]. و هذا نصٌّ صريح في أنَّ مجال العلاقات بين الأشياء هو المولّد للدلالة ، و أيّ اختلافٍ في نمط العلاقات في التركيب

(1) منهاج البلغاء و سراج الأدباء : 15 – 16 .
(2) منهاج البلغاء و سراج الأدباء : 13 .
(3) شذرات في الأدب الألمانيّ الحديث (ضمن الأعمال الكاملة لهيردر) : م 1 / 147 (النص مترجم عن الألمانيةّ مباشرة) .
(4) رسالة في أصل اللغة (ضمن الأعمال الكاملة لهيردر) : م 5 / 30 (النص مترجم عن الألمانيةّ مباشرة) .
(5) الخطاب الافتتاحي لجون ستيوارت مل في جامعة سانت أندروز : 15 – 16 (النصّ مترجم عن الإنكليزيّة مباشرة) .

يتطابق مع علاقة فكريّة مختلفة ؛ فالنمط التركيبيّ الذي تتخذه الكلمات لتعبّر عن المعنى في الكلام يتطابق مع ما في عقولنا من تصوّر للواقع الخارجيّ ، و اختلاف نمط التركيب يعكس اختلافًا في نمط العلاقات بين الأشياء في العقل . و أنَّ يكون (النحو هو بداية تحليل عمليّة التفكير) نصٌّ ثريٌّ بتمام دلالته على أنَّ القوانين التي يستخلصها النحو من كلام الناس (و تشكّل متنه العلميّ) ؛ تعود لتكون أداته في الفحص عند مباشرة التحليل المنهجيّ في الكلام الصادر أصلا عن عمليات عقلية موازية .

و من ذلك النصوص الضافية التي أنتجها فندريس ، و اقترب بها بلغة معاصرة من تفسير ما يكمن في نصيّ عبد القاهر الجرجانيّ و حازم القرطاجنيّ ؛ و منها قوله : ((تنتظم كلّ جملة نوعين من العناصر المتميزة : (أوّلًا) التعبير عن عدّد ما من المعاني التي تمثّل أفكارًا ، و (ثانيًا) الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار . فإذا قلتُ : (الحصان يجري) ؛ ففي ذهني فكرة الحصان ، و فكرة الجري ، و قد جمعتُ بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو : (الحصان يجري) . و إذا قلت : (منزل بطرس كبيرٌ) ؛ فإنَّ الأفكار : البيت ، و بطرس ، و الكبر ؛ تتركّب كذلك في الإثبات الذي يكوّن جملتي . و يحسن أن نذكر أننا نأخذ الأحداث كما يقدمها لنا الكلام ؛ أي أننا ننظر إلى الصور اللفظيّة في نفس الصورة التي تظهر عليها في الكلام . هذا هو المعنى الذي يجب أن نفهمه من الفكرة التي عبّرنا عنها فيما تقدم بقولنا : (نحن نفكر بجمل) . فنحن نفترض أنَّ الفعلَ العقليَّ الذي يُضيف اسمًا إلى أحد الأشياء (هنا الحصان) ، و يجعل هذا الشيء متعلقًا بحدث من الأحداث ، و يحصر هذا الحدث في حدود الزمن ؛ ليقول : الحصان يجري ؛ فإنما نفترض أن هذا الفعل العقلي يتمّ في الدماغ تبعًا لعوائد لا يشعر بها المتكلم نفسه . هذا الفعل العقلي الذي تفترضه اللغة ينتظم عمليتين متتابعتين : عملية تحليل عندما يميّز العقل في التصور ، و قد أعطى ، عددًا من العناصر التي تقوم بينها علاقة (هي هنا الحصان و الجري) ثم عملية تأليف – عندما يروح العقل ؛ و قد انتهى من تعرف هذه العناصر المختلفة و تحليلها – يؤلف بينها من جديد ليكوّن الصورة اللفظيّة . و التأليف وحده هو الذي يهمّ علم اللغة ، و يهمّه بدرجة قصوى : لأنَّ الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف)) [1]. إنَّ عبارة (نحن نفكر بجمل) مغنيةٌ في الدلالة على أنَّ العقل يتصوّر الأشياء مركبةً ؛ لأنَّ مفهوم العلاقات لا يتحقّق إلا بين شيئين أو أكثر ، و أنَّ الصورة اللفظيّة المتحققة كلامًا تُناظرُ تشكلها العقليّ . و أكّد فندريس : أنَّ لسان كلّ أمّةٍ له خصوصيته في إخراج علاقات المعاني بطريقة تركيب مختلفة ؛ فيقول : ((لنفترض أنَّ جميع الأدمغة الإنسانيّة تتلقى كلّها على السواء عين الطابع البصري للحصان الذي يجري ، و لنسلم – و ذلك مما لا نزاع فيه – بأنها تحلل هذا التصّور بطريقة واحدة بعينها ، و أنّها تقيم بين الحصان و بين الجري نفس العلاقـــة (كذا) بالضبط ؛ فإن التعبير عن هذه العلاقة يحصل في كل لغة بطريقة خاصة : الصورة اللفظية تؤلّف تأليفًا مختلفًا)) [2] . و قد يكون بعيدًا عن المقبول افتراض ثبوت علاقة بين طريقة التفكير عند الشعوب و الطرائق التي تأتلف بها الألفاظ ؛ بيد أنَّ لهذا الافتراض صورًا تدعمه في واقع الاستعمال[3]. و هو ما يدفع إلى إمكان استنتاج أنَّ التفكير لمّا كان له أن يتّسمَ بطابع الخصوصيّة الثقافيّة للأمّة التي أنتجته ؛ كان للسانها أنْ يعكس ذلك وفاقًا لنظامه الخاصّ ، و هو ما قد يُفهم أنَّ اختلاف الألسنة اختلاف أنظمة ذهنيّة تنطوي على اختلافات في تفسير العالم [4].

(المبحث الثالث) النحو العربيّ منطقُ العربيّة : استدلالات تطبيقيّة شاهدة

لعلّ واحدًا من أهم مظاهر عناية النحاة العرب بالتطابق اللازم بين الشكل النحويّ (الصورة النحويّة للتركيب المستعملة شكلًا) ، و بين مظاهر تداولها فعليًا في مقتضياتها التخاطبية في كلام العرب ما نقرأ تجلياته في مؤلفات القدماء في تعبير دالّ على أنَّ فكرة (ترجمة قوانين النحو) لمنطق العقل العربيّ في ترتيب المعقولات أو تصورها في سياقاتها التركيبية التعبيرية الدالّة و في انزالها منازلها عند التداول ؛ إنّما هو وعيٌّ قارٌّ صدر عنه النحاة العرب . و هو إنْ لم يظهر بصورته التي يُظهرها بحثنا الآن ؛ إلا إنَّ التحليلات الكاشفة التي قدّمها نحاتنا قاطعة الدلالة على الوعي الذي نشير إليه .

و لعلَّ ما يسوّغ مُدارسة مجموعة من المشاهد في هذا المقام استدلالا ؛ هو ذلك التناول المشهور الذي أفرزته مناظرة أبي سعيد السيرافي مع يونس بن متّى (ت : 328 ه) لعبارتي : (زيدٌ أفضل أخوته) ، و (زيدٌ أفضلُ الأخوة) في سياق مناقشة العلاقة بين الفكر و اللغة في الإطار العام ، و في مجال مناقشة علاقة العبارتين التركيبيّة بإمكان المعنى منهما خاصّة ، و يُستدل بهذا التناول على الصوغ النظريّ لمبدأ التناظر بين القانون النحويّ المشتق من كلام العرب ، و بين

(1) اللغة : 104 – 105 .
(2) اللغة : 105 .
(3) ينظر : اللغة : 301 – 302 ، و مفهوم المعنى دراسة تحليليّة (بحث) ، د . عزمي اسلام : 19 .
(4) ينظر : اللغة و الفكر و العالم (دراسة في النسبيّة اللغويّة بين الفرضيّة و التحقّق) ؛ د . محيي الدين محسب : 8 ، و 15 ، و 33 .

صور تشكّله العقليّ المفترض ؛ انطلاقًا من مبدأ أنَّ القانون النحويّ : بما أنّه ترجمة لقانون انتظام معاني الألفاظ في الفكر) ؛ فإنّه يشتغل في اتجاهين متساويين انتهاءً ؛ أعني أنَّ المعادلة تتَّخذُ بعدها الآتي :-

(تكوّن المعنى في العقل = القانون النحويّ (قاعدة تأليف الكلام) = دلالة التركيب اللفظيّ)

و قد انتهى التراث النحويّ في تحليل العبارتين : (**زيدٌ أفضل أخوته**) ، و (**زيدٌ أفضلُ الأخوة**) ، و ما على شاكلتهما إلى أنَّ الأولى غير جائزة و محالة ، و الجملة الثانيّة جائزة . و الفصل بينهما : أنَّ أخوة زيد هم غير زيد ، و زيدٌ خارج عن جملتهم ، و لا يُذكر حين يُسأل : مَنْ أخوة زيد ؟ لأنَّ الجواب حينئذٍ : بكرٌ و عمرو ، و خالد مثلًا ، و لأنَّ الضمير في (أخوته) يعود عليه وحده لا عليهم . و قياسًا على هذا الانتظام ؛ لا يُقال : (عمرٌو أقوى الأسد) ، و لا (حمارك أفره البغال) ، و لا (الياقوت أنفس الطعام) ؛ لأنّها ليست بعضًا من المفضل عليها . و هكذا : لما لمح النحاةُ أنَّ السائر في كلام الناس السابق إلى فهمهم - حين يريدون تفضيل شيء على سائر أفراد جنسه - أنْ يقولوا : (زيدٌ أفضلُ الناسِ) ، و (عبدُكَ خيرُ العبيدِ) ، و (حمارُك أفرهُ الحميرِ) بإضافة (أفعل) التي يُراد بها المفاضلة إلى جمع هي بعضه أو أنْ يقولوا : (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) ، و (حمارُك أفضلُ حمارٍ) بإضافة (أفعل) إلى واحد من منكور دالٍّ على الجنس (و المعنى المرادُ عقلًا المفهوم من تتبّع القصود الشاهدة : تفضيل هذه الآحاد على أجناسها) ؛ اشتقوا القانون النحويّ : (أنَّ أفعل التفضيل تُضاف إلى جمعٍ هي بعضه أو تضاف إلى واحد من منكور يدلُّ على الجنس) . و من أجله : لم يمتنع نحو : (زيدٌ أفضل أخوته ، و ما مَاثلها) إلّا لأنّها لا تنتظم عقلًا ؛ إذ لا تُحقِّقُ مراد المتكلم و قصد دلالته على أنَّ هذا الشيء يفضل على سائر أمثاله من مجموع جنسه ؛ و هو ما يتحقّق في نحو : (زيدٌ أفضلُ الأخوةِ) ، و (حمارك أفره الحمير) ؛ لأنهما بعضٌ من الجنس الذي أضيفت إليه (أفعلُ) ، أو في نحو : (زيدٌ أفضلُ من أخوته) ، و (حمارُك أفره من الحمير) أو (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) ، و (حمارك أفضلُ حمارٍ) . و العربيّ إذا أرادَ تفضيلَ شيءٍ من جنسٍ على شيءٍ من جنسٍ آخرَ ؛ أتاحَ له لسانُه أنْ يقولَ : (عمرٌو أقوى من الأسد) ، و (العلم خيرٌ من المال) ، و (الفرس خيرٌ من الحمار) [(1)] . و هذا استدلالٌ شاخصُ الدلالة على أنَّ القانون النحويّ ؛ إذ يطابق كلام العرب الذي أشتقَّ منه ؛ فهو يُطابق قانون تأليف المعنى الكامن في عقل العربيّ ؛ و هما كينونة واحدة .

و التراث نفسه زاخرٌ بشواهد كثيرة تكوّن مشاهد هي استدلالات تطبيقيّة على أنَّ النحو العربيّ هو صورة منطق العربيّة في ترجمة قوانين الفكر نوجزها تمثيلا لا إحاطة و حصرًا ؛ و منها الآتي :-

(مشهد أوّل) : يسوق لنا تراث السّرد النحويّ العربيّ اشتغالًا تراثيًّا في بيت ذي الرمّة [(2)]:

و عينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

يرد بأكثر من صيغة حكيّ ؛ و لعلَّ من أهمها ممّا تتوافق فيه طبيعة الحكاية مع نفسها منطقًا و وعيًا ؛ ثلاث روايات :-

(أولاها) ما جاء في مجالس العلماء نقلا عن أبي إسحاق الزيادي (ت : 249 هـ) عن الأصمعي (ت : 216 هـ) : ((إنَّ الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق ؛ فقال : كيف تنشد هذا البيت :

و عينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق : كذا أنشده . فقال ابن أبي إسحاق الحضرميّ : ما كان عليك لو قلت : فعولين ؟ فقال الفرزدق : لو شئتُ أنْ أُسبِّحَ لسبَّحتُ . و نهض فلم يعرف أحدٌ في المجلس قوله : لو شئتُ أنْ أُسبِّحَ لسبَّحتُ . فقال ابن أبي إسحاق : لو قال فعولين ؛ لأخبر أنَّ الله خلقهما و أمرهما ؛ و لكنّه أراد : هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر)) [(3)].

(و الثانية) : ما جاء في أمالي الشريف السيّد المرتضى عليّ بن الحسين (ت : 436 ه) في سلسلة رواة وصولًا إلى الأصمعي عن إسحاق بن سويد العدويّ (ت : 131 ه) : ((قال : أنشدني ذو الرمّة :

و عينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقلت له : (فعولين) خبر الكون ؛ فقال لي : لو سبحّتُ ربحتُ ؛ إنّما قلتُ : (و عينان فعولان) وصفتهما بذلك)) [(4)].

(و الثالثة) : التي أوردها الشريف المرتضى برواية أخرى في البيت (بنصب : فعولين) ، و نقلها عن سلسلة رواة تنتهي بقول الأصمعي : ((لمّا أنشدَ ذو الرمّة قولَه :

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 237 ، و شرح كتاب سيبويه ؛ لأبي سعيد السيرافيّ : 4 / 126 – 127 ، و الخصائص : 3 / 333 – 336 ، و الامتاع و المؤانسة : 130 .

(2) البيت لذي الرمّة في ديوانه بشرح أبي نصر الباهلي (ت : 231) : 1 / 578 – 579 .

(3) مجالس العلماء للزجاجي (المجلس 38) : 66 ، و ينظر : الخصائص : 3 / 305 . و رواية الخبر في بقيّة التنبيهات على أغلاط الرواة ؛ لعلي بن حمزة البصري (ت : 375 ه) : 109 ؛ مختلفة ، و لا تستقيم .

(4) غرر الفوائد و درر القلائد (أمالي المرتضى) : 1 / 47 .

و عينان قال الله كونا فكانتا فعولين بالألباب ما تفعل الخمر

و هو يريد : كونا فكانتا فعولين حيثُ كانتا ؛ قال له عمرو بن عبيد : و يحك ! قلت عظيمًا ؛ فقل : (فعلان بالألباب) ؛ فقال له ذو الرمّة : (ما أبالي : أقلت هذا أم سبّحتُ))) [1].

و أيًّا تكن روايات البيت الشعريّ ، و ما يمكن أنْ يؤخذ على بعضها من سبق في استعمال مصطلح لم ينضج إلا متأخرًا ؛ فدعنا نتعامل معها من منطلقي الشاعر (وهو هنا ذو الرمّة ، و منْ عُرض عليه البيت من الشعراء ؛ و هو : الفرزدق) ، و النحويّ (و هو هنا عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ أو منْ يُدرك معاني الكلام بالسليقة من متقدمي العلماء) ؛ و اختيار المنطلقين يُقدِّم دلالةً على أنَّ جهتي : إنشاء الكلام ، و تفسيره ؛ إنّما تصدران عن مشكاة واحدة ؛ مشكاة منطق العقل العربي في تصوّر الأشياء . نعم ؛ قد لا يقف كلُّ عربيّ على ذلك ؛ بيد أنَّ ذلك ليس قدحًا في هذه النظريّة . ذلك أنَّ الحديث - هنا - عن مستوى بيانيّ من الكلام يراد لسالكي غوره أنْ يكونوا من ذوي الإدراك لمنطق أدائه العالي .

فالتركيب : (و عينان قال الله كونا فكانتا فعولان) : (برفع : فعولان) قصدٌ إلى الإخبار على نية الاستئناف على معنى : هما فعولان بالألباب فعلَ الخمر ، أو أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر ؛ فـ (كان) تامّة غير محتاجة إلى الخبر ؛ فكأنّه قال : و عينان قال الله أُحدثا فحدثتا ، أو أُخرجا فخرجتا . و التركيب : (و عينان قال الله كونا فكانتا فعولين) : (بنصب : فعولين) ؛ قصدٌ إلى أنَّ (فعولين) خبرٌ منصوب ؛ و المعنى : الإخبار أنَّ الله خلقهما و أمرهما أنْ تفعلا ذلك ؛ و يكون المعنى حينئذٍ على أنهما استجابة لـ (كونا) ؛ و هذا ما فهمه أبو إسحاق حين فسر : (لو قال فعولين ؛ لأخبر أنَّ الله خلقهما و أمرهما) [2].

و الأمر برمته يعود إلى قصد الشاعر ؛ و قصده معنى ؛ و المعنى عنده يبنى بـناء لغويًّا ؛ و البناء جريٌّ على نمط تركيبيّ (هو واقعًا) تصوير للقصد يطابق منطق العقل العربيّ في تكوينه و إنشائه .

(مشهد ثانٍ) : ذهب سيبويهِ في مقام تحليل تركيب : (ما شأنك و زيدًا) إلى أنّه قبيحٌ فيه أنْ تحمل الكلام على الكاف ؛ لأنَّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ ، و لا يجوز حمله عطفًا بالرفع على الشأن ؛ لأنّه يوهم أنَّ الشأن هو الذي يلتبس بزيدٍ ، و ليس زيدٌ بشريكٍ للشأن ؛ ((و من أراد ذلك ؛ فهو مُلغِزٌ ، تاركٌ لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم)) [3] ؛ و ما ذاك إلا لأنَّ المعنى على : أنّه يلتبس شأن الرجلِ المُخاطبِ بشأن زيدٍ ؛ و تقديره : ما شأنك و تناولك زيدًا أو نحوه .

(مشهد ثالث) : قـال سيبويه : ((و أمّا قوله عزّ و جلّ : ﴿ **ٱ مى مي نج نح نخ نم نى ني** ﴾ (سورة آل عمران : 154) ، فإنّما وجّهوه على أنّه يغشى طائفة منكم و طائفة في هذه الحال ؛ كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال ، فإنّما جعله وقتا ، و لم يرد أن يجعلها واو عطف ، و إنّما هي واو الابتداء)) [4]. فمنطق بناء التركيب في الآية الكريمة على : أنَّه يغشى طائفة منكم في حال أنَّ طائفة أخرى قد أهمّتهم أنفسهم ؛ و ليس المعنى على عطف (طائفة) الثانية على الأولى . و لولا (الواو) ما كان لهذا المعنى المقصود أنْ يتحقّق ؛ قال الجرجاني : ((و اعلمْ أنَّ من شأن الجملة الواقعة حالًا أنْ تُغنى (الواو) في بعض الكلام عن ذكر يعود منها إلى ذي الحال ، مثال ذلك قول الشاعر [5]:

خرجت و الوطءُ خفيٌّ كما ينساب من مكمنه الأرقمُ

قوله : (و الوطء خفيٌّ) حالٌ من المتكلم ، و ليس فيه ذكر إلا أنّه حَسُنَ من حيثُ إنّه أراد الوطء على الاطلاق . و مثل هذا أنْ تقول : (رأيت زيدًا و الفرسُ ملجمُ) ؛ فيستقيم من حيث إنّك أردت : و فرسه ملجم ؛ و لو أسقطت الواو فقلت : (خرجت الوطء خفيٌّ) ، و (رأيت زيدًا الفرسُ ملجمٌ) ؛ لم يجز ؛ لأنَّ الواو هي التي تنبئ عن إرادة الذكر في المعنى ، و أنّك أردت فرسه ، و أراد المتكلم وطأه)) [6].

(مشهد رابعٌ) : قال المبرّد : ((فإذا قلت : (ضرب عبد الله) ؛ فعرفتني أنّه قد كان منه ضرب ، فصار بمنزلة : (قام عبد الله) ؛ إلا أنّك تعلم أنَّ الضرب قد تعدى إلى مضروب ، و أنَّ قـولـك : (قام) لم يتعدَّ فاعله ، فإن قلت : (ضرب عبد الله زيدًا) ؛ أعلمتني مَنْ المفعول ؟ و قـد علمت أنَّ ذلك الضرب لابُدَّ من أنْ يكون وقع في مكان و زمان ، فإنْ قلت : (عندك) ؛ أوضحت المكان ، فإنْ قلت : (يوم الجمعة) ؛ بيّنت الوقت ، و قد علمت أنَّ لك حالًا ، و للمفعول حالًا ؛ فإن قلت : (قائما) ؛ عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدًا) ؛ أبنت عن حالك أو حاله . و قد علمت أنّ ذلك (

---

(1) غرر الفوائد و درر القلائد (أمالي المرتضى) : 1 / 48 .
(2) ينظر : الخصائص : 3 / 305 ، و غرر الفوائد و درر القلائد (أمالي المرتضى) : 1 / 47 .
(3) كتاب سيبويه (هارون) : 1 / 307 - 308 . و ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : 5 / 80 .
(4) الكتاب (هارون) : 1 / 90 .
(5) نسبه الجرجاني إلى إسماعيل بن يسار ؛ ينظر : دلائل الإعجاز : 548 .
(6) شرح الجمل في النحو : 322 .

الضرب) إمّا أن يكون كثيرًا و إمّا قليلًا ، و إمّا شديدًا ، و إمّا يسيرًا؛. فإن قلت : (ضربًا شديدًا) ، أو بيّنت ؛ فقلت : (عشرين ضربة) ؛ زدت في الفائدة ؛ فإن قلت : (لكذا) أو (من أجل كذا) ؛أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب)) [1] .
فأنت ترى أنَّ الألفاظ في داخل التركيب لها وظائفُ في بناء المعنى ، و هذه الوظائف هي نتاجُ علاقاتٍ بين هذه الألفاظ في داخل التركيب . و أنّها (أعني هذه الوظائف في داخل التركيب) هي دلائلُ على الخارج المعقول . و أنّها - إجمالًا – ترجمةٌ للفكر الذي حكم بصدور (ضرب) من (عبدالله) ، و تعدى تأثيره إلى (زيد) في (مكان) و (زمان) معيّنين مع بيان حال الضارب أو المضروب حين وقوع الضرب ، و بيان نوع الضرب ، و عدده ، و علّته ؛ و هكذا . و يمكننا القولُ استنتاجًا : إنَّ العناصرَ اللفظيّةَ لهذا التعبير الظاهر تنتظمُ متطابقةً مع واقع العلاقات بين معانيه في العقل ؛ فانتظامها هذا ترجمةٌ لانتظامها ذاك ، و القانون الذي يصوغه النحو دالًّا على شكلها متمثلا بـ : (فعل + فاعل + مفعول به + مفعول مطلق + ظرف زمان + ظرف مكان + حـــال الفاعل أو المفعول + حـــال الفاعل أو المفعول + مفعول مطلق مؤكد + صفة + مفعول مطلق مبين للعدد + مفعول لأجله) ؛ هو ترجمة لقانون انتظامها في العقل العربي . و هذا هو منطق بنائها هنا (لفظًا) ، و هناك (معنى) ؛ لا شكَّ .
(مشهد خامس) و قد صاغ التراث النحوي القديم مقولة تقعّد أنَّ : ((الخبر هو الابتداء في المعنى ، أو يكونَ الخبرُ غيرَ الأوّلِ ، فيكون له فيه ذكرٌ . فإنْ لم يكنْ على أحدِ هذين الوجهين ؛ فهو محالٌ)) [2] ؛ فلو قلت مثلا : (((زيد قام عمرو) ؛ لم يجز ؛ لأنك ذكرت اسمًا ، و لم تُخبر عنه بشيءٍ ، و إنّما خبرت عن غيره)) [3] . و التقعيد – هاهنا – ليس حكمًا معياريًّا منبثقًا عن فراغٍ ، و لا منبتًّا عن وعيٍ ؛ إنّما هو استقراءٌ لأصلِ كلامِ العربِ ، و في هذا الاستقراء قراءة لمعنى مقصود يريده المتكلمونَ ، و هم في ذلك كله يصدرون عن فكر يوّلد علاقات بين معاني الألفاظ ، و تأتي الألفاظ رموزا و دوالَّ عليها لتتشكل وفاقا لمنطق تشكلها في العقل . و ما قول النحويين (الخبر هو الابتداء في المعنى أو يكون الخبر غير الأول ، فيكون له فيه ذكر) ؛ إلا صوغٌ تجريديٌّ لمنطق تلك العلاقة التي يبنيها الفكرُ بين الشيءِ المتحدثِ عنه ، و الشيءِ الذي يريدُ المتكلمُ أنْ يكون حكمًا على الأول ؛ قولًا واحدًا ، لا مناصَ منه . هكذا يعقدُ العربيُّ الفكرةَ في عقله تصوّرًا ، و هكذا تجري على لسانه كلامًا ، و هكذا يصوغها النحويُّ (قاعدةً ، و قانونًا) من تتبّع مناطاتِ الاستعمالِ على الألسنة .
(مشهد سادس) : و لما ضاعت من بعض الألسنة سليقةُ العربيّة ؛ وجدنا من يلفظُ كلامًا ، و لا يعقل عن نفسه مطابقة ما صدر عنه عمّا في العقل الجمعيّ العربيّ في إخراج مثله . قف معي على رواية أحمدَ بن فارس (ت : 395 ه) ؛ قال : ((سمعتُ أبا بكر محمد بن الحسين الفقيه يقول : ادّعى رجلٌ مالًا بحضرة القاضي أبي عبيد بن حزبويه ؛ فقال المُدَّعَى عليه : مالُه حقٌّ ؛ بضمّ الميم . فقال أبو عبيد : أتعرف الإعراب ؟ فقال : نعم . قال : قُمْ ؛ قد ألزمتُكَ المالَ)) [4] . و قياس سليقة العربيّة - إنْ أراد رجلٌ أن ينفي عن نفسه حقًّا لآخر عليه - أن يقولَ : (ما لَه حقٌّ) بفتح (لام الجرّ) من (لَه) ؛ على هذا سجيّة العرب . و لا يمكن في أداء معنى النفي هذا أن يُقال : (مالُه حقٌّ) ؛ لأنَّ ضمّ (اللام) يُفهمُ أنَّ (ما) ليست النافية ، و أنَّ (اللام) ليست (لام الجرّ) ؛ و أنهما كلٌّ يُشكّلُ لفظة (مال) التي أثبتها المُدعى عليه حقًّا على نفسه ، و أضاع بضم اللام ما قصد ادعاءه .

الخاتمة

و عودًا على بدء ، و وصلًا ينتظم اجابة عن الافتراض الذي قام عليه البحث : أنَّ قوانين النحوَ العربيَّ هو صوغٌ تجريديٌّ للعلاقات التي يرسمها الفكر الإنسانيّ العربيّ في سياق تصوّره للمعقولات في الخارج ؛ أي : ترجمةٌ لمنطق التفكير الإنسانيّ عند العرب ؛ نوجز تحقّقَ ذلك : إنَّ قوانينَ النحوِ العربيّ التي استخرجها النحاة من كلام العرب بالاستقراء بناءً على الأكثر الغالب المطّرد ، و جرّدوها قواعدَ بالاستنطاق العلميّ الرصين ؛ إنّما تُناظرُ قوانين تشّكل المعنى في الفكر ، و تُعادلها ، و أنَّ ترتيبها في الكلام المستغني يوازي ترتيبها في العقل . فالعلاقة تحاورٌ و تطابقٌ . و البحث كُلُّه – من بعدُ – مداخلُ دالّةٌ على تحقيقِ هذا الافتراضِ و صيرورتِه . **و الحمدُ لله ربِّ العالمين ، و الصلاة و السلام على محمّد ، و آله ، و صحبه إلى يوم الدين .**

مصادر البحث و مراجعه

(١) القرآن الكريم .

(1) المقتضب : 3 / 116 .
(2) المقتضب : 4 / 128 .
(3) المقتضب : 4 / 128 .
(4) فتيا فقيه العرب : 20 – 21 ، و ينظر : الكوكب الدريُّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النحويّة ؛ لجمال الدين الأسنوي : 118 . و الفقيه : هو أبو بكر محمّد بن الحسين الآجري (ت : 360 ه) ، و القاضي هو : علي بن الحسين بن حرب البغداديّ (ت : 319 ه) .

(٢) أبو سعيد السيرافي و إعادة الاعتبار إلى اللغة ؛ فليفريد كون ، ترجمه عن الألمانية : د . الفارس علي ، ط 1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، يناير ، 2025 م .
(٣) إحصاء العلوم ؛ لأبي نصر الفارابي (ت : 339 ه) ، تحقيق : د . علي بو ملحم ، ط 1 ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، 1996 م .
(٤) إحياء النحو ؛ إبراهيم مصطفى (ت : 1962 م) ، د . ط ، دار الآفاق العربيّة ، القاهرة ، (1423 ه = 2003 م) .
(٥) الأدب و الفكر : إعادة قراءة رواية التوحيدي للمناظرة بين المنطق و النحو ؛ (بحث) ؛ وين تشن أويانغ = ينظر : كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) .
(٦) آراء الفارابي في المنطق و علاقته بالنحو ؛ (بحث)؛ د . فؤاد حدّاد = ينظر: كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) .
(٧) أسرار البلاغة ؛ لعبد القاهر الجرجاني (ت : 471 أو 474 هـ) , تحقيق : محمود محمّد شاكر (ت : 1997 م) , ط 1 ، مكتبة الخانجي ، دار المدني ، جدّة - القاهرة ، (1412 هـ - 1991 م) .
(٨) أسس علم اللغة ؛ ماريو باي (ت : 1978 م) ، ترجمة : د . أحمد مختار عمر (ت : 2003 م) ، ط 2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1983 م .
(٩) الأصول في النحو ؛ لأبي بكر بن السراج (ت : 316 ه) ، تحقيق : د . محمد عاطف التزّاس ، ط 1 ، دار السلام ، القاهرة ، (1439 ه = 2018 م) .
(١٠) الأعمال الكاملة ؛ يوهان غوتفريد هيردر (ت : 1803 م) ، تحرير : برنهارد سوبان ، د . ط ، دار نشر ويدمانشيه بوخهاندلونغ ، برلين ، 1877 م – 1891 م .
(١١) الألفاظ المستعملة في المنطق ؛ لأبي نصر الفارابي ، تحقيق : د ، محسن مهدي ، ط 2 ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، 1991 م .
(١٢) الامتاع و المؤانسة ؛ لأبي حيّان التوحيدي (ت : في حدود : 414 ه) ، تحقيق : أحمد أمين ، و أحمد الزين ، د . ط ، مؤسسة هنداوي ، المملكة المتحدة ، د . ت .
(١٣) الايضاح ؛ لأبي علي الفارسي (ت : 377 ه) ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، (1429 ه – 2008) .
(١٤) الإيضاح في علل النحو ؛ لأبي القاسم الزجاجيّ (ت : بين 337 ه – 340 ه) ، تحقيق : د . مازن المبارك ، ط 5 ، دار النفائس ، بيروت ، (1406 ه = 1986 م) .
(١٥) البحر المحيط في أصول الفقه ؛ لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت : 794 ه) ، تحقيق : الشيخ عبد القادر عبد الله العاني ، ط 2 ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلاميّة ، الكويت ، (1413 ه = 1992 م) .
(١٦) بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ؛ عبد الرحمن الحاج صالح (ت : 2017 م) ، د . ط ، موفم للنشر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2012 م .
(١٧) بقيّة التنبيهات على أغلاط الرواة ؛ لعلي بن حمزة البصري (ت : 375 ه) ؛ تحقيق : د . خليل إبراهيم العطية (ت : 1998 م) ، ط 1 ، دار الشؤون الثقافيّة العامة ، بغداد ، 1991 م .
(١٨) البنية العامليّة و منازل الكلام في العربي (نحو لسانيات لتحليل الخطاب القرآنيّ) ؛ د . محمد عبد الفتاح الخطيب (ت : 2026 م) ، ط 1 ، مركز إحياء البحوث ، مكة – القاهرة ، (1443 ه = 2022 م) .
(١٩) بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربيّة) ؛ د . محمد عابد الجابري (ت : 2010 م) ، ط 6 ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، أكتوبر ، 2000 م .
(٢٠) التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ؛ د . عبد السلام المسديّ ، ط 3 ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، آذار ، 2009 م .
(٢١) التفكير و اللغة ؛ جوديث جرين ، ترجمة : د . عبد الرحيم جبر ، د.ط ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ،1992 م .
(٢٢) التفكير و اللغة ؛ لـ : ليف سيميونوفيتش فيجوتسكي (ت : 1934 م) ، ترجمة : طلعت منصور ، ط 2 ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، 2011 م .
(٢٣) التكملة ؛ لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، ط 2 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، (1431 ه = 2010 م) .
(٢٤) التواصل اللغوي (مقاربة لسانيّة وظيفيّة)؛ عزّ الدين البوشيخي ، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2012 م.
(٢٥) التوطئة ؛ للفارابي = نُشر في ضمن كتاب : المنطق عند الفارابيّ ، و يضم خمسة كتب للفارابي ؛ أحدها التوطئة ، تحقيق : د . رفيق العجم ، د . ط ، دار المشرق ، بيروت ، 1985 م .
(٢٦) جدل النحو و المنطق عند العرب في المدونة الاستشراقيّة الفرنسيّة المعاصرة (يشتمل على ثلاث دراسات لـ : جاك لانغاد ، و كيس فرستيخ ، و بيير لويس ريمون) ، ترجمة : د . محمود المقداد ، ط 1 ، دار المدار الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، كانون الثاني = يناير ، 2026 م .
(٢٧) الحروف ؛ لأبي نصر الفارابي ، تحقيق : د ، محسن مهدي ، ط 3 ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، 2004 م .
(٢٨) الخصائص ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : 392 ه) ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط 4 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – دار الشؤون الثقافية العامة ، القاهرة – بغداد ، 1990 م .

(٢٩) الخطاب الافتتاحيّ ؛ لجون ستيوارت مل (ت : 1873 م) ، (و هو خطابٌ افتتاحيّ ألقاه بصفته رئيس جامعة سانت أندروز في الأول من فبراير 1867 م) ، د . ط ، دار لونجمان جرين ريدر داير ، لندن ، 1867 م .
(٣٠) خواطر هيكليّة في كتاب سيبويه و كتب من جاء بعده من النحاة (بحث) ، هاينس غروتسفلد (ت : 2020 م) ، تعريب : عبد الجبار بن غريبة ، حوليات الجامعة التونسيّة ، كلية الآداب و العلوم الإجتماعيّة ، تونس ، العدد 18 ، 1980 م ، (ص 257 – 282) .
(٣١) دلالات التراكيب (دراسة بلاغيّة) ؛ د . محمّد محمّد أبو موسى ، ط 2 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، (1408 ه = 1987 م) .
(٣٢) الدلالة المنطقيّة و أثرها في كتاب سيبويه ؛ (بحث) ، د . علي بن موسى بن محمّد شبير ، مجلة العلوم الإنسانيّة ، كليّة الآداب ، جامعة البحرين ، العدد (31) ، صيف العام : 2018 م ، (ص 187 – 220) .
(٣٣) دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجانيّ , تحقيق : محمود محمّد شاكر , ط 5 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (1424 هـ - 2004 م) .
(٣٤) دور النحو في البناء العقليّ (بحث) ؛ بشير أحمد محمّد عبد الحيّ الدماطي ، في ضمن كتاب المؤتمر الدولي الثاني (التراث العربيّ و الإسلاميّ : الرصيد ، و العمل و المثاقفة و الحضور) ، المنعقد في القاهرة في (21 – 22 ، شباط = فبراير ، 2018 م) ، ط 1 ، منشورات : معهد المخطوطات العربيّة ، و مركز إحياء التراث العلميّ العربيّ بجامعة بغداد ، و مركز تحقيق المخطوطات بجامعة قناة السويس ، القاهرة ، 2018 م ، (ص 237 – 258) .
(٣٥) ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ؛ ت : 117 ه) ؛ شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت : 231 ه) ، تحقيق : عبد القدوس أبو صالح ، ط 1 ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، (1402 ه = 1982 م) .
(٣٦) رسالة التنبيه على سبيل السعادة ؛ للفارابي ، تحقيق : د . سحبان خليفات ، ط 1 ، منشورات الجامعة الأردنيّة ، عمّان ، 1987 م .
(٣٧) رسالة في أصل اللغة ؛ يوهان غوتفريد هيردر = ينظر : (الأعمال الكاملة لهيردر) .
(٣٨) رسالة في العلوم ؛ لأبي حيان التوحيدي ، ط1 ، بالمطبعة العامرة الشرقية ، بمصر المحميّة ، 1323 ه .
(٣٩) رهانات مناظرة مشهورة في النحو العربيّ و المنطق اليونانيّ بين أبي بشر متّى بن يونس و أبي سعيد السيرافيّ ؛ (بحث) ، لـ : بيير لويس ريمون = ينظر كتاب : (جدل النحو و المنطق عند العرب في المدونة الاستشراقيّة الفرنسيّة المعاصرة) .
(٤٠) شذرات في الأدب الألمانيّ الحديث ؛ يوهان غوتفريد هيردر = ينظر : (الأعمال الكاملة لهيردر).
(٤١) شرح الجمل في النحو ؛ لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . خليل عبد القادر عيسى ، ط 10 ، الدار العثمانية – دار ابن حزم ، عمان – بيروت ، (1432 ه = 2011 م) .
(٤٢) شرح الرضي على الكافية ؛ لرضي الدين الإستراباذي (ت : 688 ه) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط 2 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1996 م .
(٤٣) شرح المفصل ؛ لابن يعيش الحلبي (ت : 643 ه) ، تحقيق : د . عبد اللطيف بن محمد الخطيب (ت : 2026 م) ، ط 1 ، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع ، الكويت ، (1435 ه = 2014 م) .
(٤٤) شرح كتاب سيبويه ؛ لأبي سعيد السيرافي (ت : 368 ه) ، (الجزء الرابع) ، تحقيق : د . محمد هاشم عبد الدايم ، و (الجزء الخامس) ، تحقيق : د . محمّد عوني عبد الرؤوف ، ط 3 ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ، (1435 ه = 2013 م) .
(٤٥) الصاحبي ؛ لأحمد بن فارس (ت : 395 ه) ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، د . ط ، دار إحياء الكتب العربيّة ، القاهرة ، 1977 م .
(٤٦) غُرر الفوائد و دُرر القلائد (أمالي المرتضى) ؛ علي بن الحسين (ت : 336 ه) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبرهيم ، ط 1 ، منشورات ذوي القربى ، قم – النجف الأشرف ، 1384 ه .
(٤٧) فُتيا فقيه العرب ؛ لأحمد بن فارس (ت : 395 ه) ، تحقيق : د . حسين علي محفوظ ، مطبوعات المجمع العلميّ العربي ، دمشق ، (1377 ه = 1958 م) .
(٤٨) فلسفة اللغة عند العرب (مناظرة المفاضلة بين النحو العربي و المنطق اليونانيّ بين أبي سعيد السيرافيّ و متى بن يونس في المدونتين العربيّة و العالميّة) مع ترجمة إحدى عشرة دراسة ؛ د . كيان أحمد حازم يحيى ، ط 1 ، دار المدار الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، أيلول ، 2024 م .
(٤٩) فلسفة اللغة في الموروث العربي الوسيط ؛ (بحث) ؛ لبيتر آدمسن ، و آلكساندرا كي = ينظر : كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) .
(٥٠) قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني ؛ (بحث) ؛ د . عزّ الدين إسماعيل ، مجلة فصول ، المجلد السابع ، العددان الثالث و الرابع ، أبريل – سبتمبر ، 1987 م .
(٥١) قواعد النحو العربي و أصالته بين الأصالة العربيّة و تأثير المنطق الأرسطيّ ؛ (بحث) ، أحمد غنيم ، مجلة ألف ، مجلة البلاغة المقارنة ، قسم اللغة الإنجليزية و الأدب المقارن بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، العدد الأول (عدد خاصّ بالفلسفة و الأسلوب) ، ربيع ، 1981 م ، (ص 18 – 34) .
(٥٢) كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت : 180 ه)، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون (ت : 1988 م) ، ط 4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (1425 ه – 2004 م) .
(٥٣) الكوكب الدُّريّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النحويّة ؛ لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت : 772 ه) ، تحقيق : محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل ، ط 1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (1425 ه = 2004 م) .

(٥٤) اللباب في علل البناء و الإعراب ؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت : 616 ه) ، تحقيق : د . غازي مختار طليمات ، إعادة ط 1 ، دار الفكر المعاصر- بيروت ، دار الفكر - دمشق ، (1422 ه = 2001 م) .
(٥٥) اللغة ؛ لجوزيف فندريس (ت : 1960 م) ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ، و محمّد القصاص ، د . ط ، مطبعة البيان العربي ، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (1370 ه = 1950 م) .
(٥٦) اللغة و الفكر ؛ د . نوري جعفر (ت : 1991 م) ، د . ط ، مكتبة التومي ، الرباط ، 1971م.
(٥٧) اللغة و الفكر و العالم (دراسةٌ في النسبيّة اللغويّة بين الفرضيّة و التحقّق) ؛ د . محيي الدين عثمان محسب (ت : 2020 م) ، ط 1 ، مكتبة لبنان ناشرون : بيروت ، و الشركة العالميّة للنشر لونجمان : القاهرة ، 1998 م .
(٥٨) اللغة و المناسبات العقليّة (بحث) ، د . عدنان محمد سلمان (ت : 2017 م) ، مجلة الأحمديّة ، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة و التراث ، دبي ، العدد التاسع ، رمضان 1422 ه = تشرين الثاني 2001 م ، (ص 159 - 200) .
(٥٩) اللغة و المنطق (مدخل نظريّ) ؛ د . أبو بكر العزاويّ ، د . ط ، مطبوعات طوب بريس ، الرباط ، 2014 .
(٦٠) اللغة و المنطق في عصور الإسلام القديمة (بحث) ؛ د . محسن مهدي + ينظر : كتاب (فلسفة اللغة عند العرب) .
(٦١) الليلة الثامنة من ليالي كتاب الامتاع و المؤانسة ؛ لأبي حيات التوحيدي ، تحقيق : د . كيان أحمد حازم يحيى ، ط 1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، آذار ، 2024 م .
(٦٢) مجالس العلماء ؛ لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، ط 2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض ، (1403 ه = 1983 م) .
(٦٣) مجالس إيليا مطران نصيبين (ت : 1046 م) (المجلس السادس) ، نشرها : لويس شيخو (ت : 1927 م) ، مجلة المشرق ، بيروت ، العدد الرابع ، في الأول من إبريل ، 1922 م ، (ص 366 – 377) .
(٦٤) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجانيّ ؛ د . محمّد محمّد أبو موسى ، ط 1 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، (1418 ه = 1998 م) .
(٦٥) المزهر في علوم اللغة و أنواعها ؛ جلال الدين السيوطي (ت : 911 ه) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، و علي محمد البجاوي ، ط 3 ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، د . ت .
(٦٦) المسائل العسكريّة ؛ لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق : د . محمد الشاطر أحمد محمد ، ط 1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (1403 ه = 1982 م) .
(٦٧) معجم الأدباء ؛ لياقوت الحموي (ت : 626 ه) ، ط 3 ، دار الفكر ، بيروت ، (1400 ه = 1980 م) .
(٦٨) المغني في أبواب التوحيد و العدل ؛ لعبد الجبار الأسد آبادي (ت : 415 أو 416 ه) ، قوّم نصوصه : أمين الخولي ، ط 1 ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، (1380 ه = 1960 م) .
(٦٩) مفاتيح الغيب ؛ لفخر الدين الرازي (ت : 606 ه) ، ط 1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (1421 ه = 2000 م) .
(٧٠) مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الاصفهاني (ت في حدود : 425 ه) ، تحقيق : صفوان عدنان داودي ، ط3 ، دار القلم ، دمشق - الدار الشامية ، بيروت ، 1424هـ .
(٧١) مفهوم المعنى دراسة تحليليّة ، (بحث) ، د . عزمي اسلام ، الرسالة الحادية و الثلاثون ، في ضمن حوليات كلية الآداب في جامعة الكويت ، الحولية السادسة ، (1405 ه – 1985 م) .
(٧٢) المقابسات ؛ لأبي حيّان التوحيديّ ، تحقيق : حسن السندوبي (ت : 1967 م) ، ط 2 ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1992 م .
(٧٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافيّة ؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت : 790 ه) ، ج 1 ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت : 1436 ه) ، ط 1 ، مركز إحياء التراث بمعهد البحوث العلميّة بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربيّة السعوديّة ، (1428 ه = 2007 م) .
(٧٤) مقالة يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا في تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي و النحو العربيّ ؛ يحيى بن عدي (ت : 363 أو 364 ه) ، تحقيق : جيرهارد اندرس ، مجلة تاريخ العلوم العربيّة ، جامعة حلب ، معهد التراث العلميّ العربيّ ، المجلد الثاني ، العدد الأوّل ، آيار ، 1978 م ، (ص 38 – 50) .
(٧٥) المقتصد في شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانيّ ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، د . ط ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام العراقيّة ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982 م .
(٧٦) المقتضب ؛ لأبي العباس المبرّد (ت : 285 ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، د. ط ، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، وزارة الأوقاف، القاهرة ،(1415 ه = 1994 م).
(٧٧) مقدمة ابن خلدون ؛ عبد الرحمن بن محمد (ت : 808 ه) ، د . ط ، مطبعة المثنى ، بغداد ، د . ت .
(٧٨) المناظرة بين المنطق الفلسفي و النحو العربي في عصور الخلفاء (بحث) ، جيرهارد أندرس ، مجلة تاريخ العلوم العربيّة ، جامعة حلب ، معهد التراث العلميّ العربيّ ، المجلد الأوّل ، العدد الثاني ، 1977 م ، (ص 106 – 118) .
(٧٩) منطق أرسطو و النحو العربي (بحث) ، د . إبراهيم مدكور (ت : 1995 م) ، مجلة مجمع اللغة العربيّة القاهري ، الجزء السابع ، القاهرة ، 1953 م ، (ص 338 – 346) .

(٨٠) منهاج البلغاء و سراج الأدباء ؛ لحازم القرطاجني (ت : 684 ه) ، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الكتب الشرقيّة ، تونس ، 1966 م .
(٨١) الموجز في النحو ؛ لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : د . عاطف محمد التّراس ، ط 1 ، دار السلام ، القاهرة ، (1439 ه = 2018 م) .
(٨٢) النحو العربي و منطق أرسطو (بحث) ، د . عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة كليّة الآداب ، الجزائر ، العدد الأوّل ، 1965 م ، (ص 67 – 86) .
(٨٣) النحو منطق العربيّة (دراسة في طرائق البرهنة و الاستنباط في النحو العربيّ) ؛ د . عبد الله جاد الكريم ، ط 1 ، دار النابغة ، القاهرة – الإسكندريّة ، (1435 ه = 2014 م) .
(٨٤) النزعة المنطقيّة في النحو العربيّ ؛ د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، ط 1 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ،1982 م.
(٨٥) نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربيّة ؛ د . مصطفى حميدة ، ط 1 ، مكتبة لبنان ناشرون : بيروت ، و الشركة العالميّة للنشر لونجمان : القاهرة ، 1997 .
(٨٦) نظرية الإعراب العربيّة و التعامل مع بعض الثقافات المجاورة (بحث ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الثقافة العربية في ملتقى الثقافات = الجزء الثاني) ، توفيق قريرة ؛ حوليات الجامعة التونسية ، العدد : (51) : 2006 م ، (ص 85 – 124) .
(٨٧) نظريّة العلاقات عند عبد القاهر الجرجانيّ ، د . فتحي أحمد عامر ، مجلة الفكر العربيّ ، معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ، العدد (55) ، كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) ، 1989 م ، (ص 70 – 83) .
(٨٨) نظريّة النحو (اللغويّ – المنطقيّ) عند السيرافي (دراسة تحليليّة للمصنف النحويّ (شرح كتاب سيبويه) للسيرافيّ في سياق مناظرة في اللغة و المنطق في عصر الإسلام الوسيط ، محمّد غونايدن ، (أطروحة دكتوراه في جامعة بنسلفانيا الأمريكيّة في العام 2006 ، بإشراف المستشرق الأمريكي جوزيف لاوري) ، ترجمها عن الإنجليزيّة : د . كيان أحمد حازم يحيى ، دار المدار الإسلاميّ ، ط 1 ، بيروت ، كانون الثاني – يناير ، 2024 م .